وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 اوت 1955 – سكيكدة-
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

الموضوع:

سياسة شارل جونار في الجزائر وردود فعل إتجاهها 1900-1919 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالبة:
- رواق رجاء
- صويلح رابح

إشراف الأستاذ:
* د/ تبش تبش عبد القادر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د/ رحاي محمد	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د/ تبش تبش عبد القادر	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د/ حكيم رماش	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2022 - 2023

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا واعاننا على إتمام مذكرة تخرجنا وهدانا لنور العلم فلولاه ما كنا لنهتدي.

نحن الطالبين رواق رجاء وصويلح رابح نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة، كما نتقدم بالشكر الخاص الأستاذ والدكتور الفاضل تيش تيش عبد القادر الذي كان نعم المشرف والمرشد والسند القوي في هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية لجامعة سكيكدة

وعميد الكلية الأستاذ سماعيلي عمار ، وجميع طاقمها الإداري .

الإهداء

الى من قال فيهما الرحمن بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء -24-

الى صاحب الوجه البشوش والافعال الطيبة، الى من احمل اسمه بكل افتخار، الى روح ابي الطاهرة رحمه الله واسكنه الفردوس الأعلى.

الى من علمتني حروف الهجاء، منارة حياتي ومصدر قوتي، الى امي حفظها الله واطال في عمرها.

الى من تحلو الحياة بوجوده، الى نصفي الثاني وسندي بعد ابي حفظه الله وادام وجوده في حياتي.

الى بلسم الأمان ومصدر الثقة، الى الكتف الثابت الذي لا يميل الى اخوتي والى روح اخي العزيز.

الى عمي رواق حكيم رعاه الله وثبت خطاه.

الى زوجة اخي وازواج اخوتي واولادهم وكل فرد من عائلة رواق، مكسن ودريسي وعلى رأسهم جدي اطال الله في عمره.

الى اعز صديقات واخوات ادام الله قربهم.

الى نعم الانسان والمرشد وصاحب القلب الطيب عمي عبد الكريم سطايلي.

رواق رجاء

الاهداء

إلى منبع الحنان والعطاء، مصدر الثقة والامان، صاحبة الاخلاق الطيبة أمي حفظها الله وأدام وجودها في حياتي.

الى من علمني ان العلم تواضع والعبادة ايمان والنجاح ارادة والحياة عمل، إلى والدي الكريم حفظه الله وشفاه من كل سقم وأطال في عمره.

إلى المساند والداعم، الضلع الثابت الذي أتكئ عليه، أخي الحبيب.

إلى من علماني الحب والحنان، إلى مصدر السعادة والامان اخواتي العزيزات.

إلى رفيق الدرب صديقي مطيع.

إلى كل عائلة صويلح وعائلة طغان.

صويلح رابح

فـــهـرس
الـــمـحـتـويـــا ت

قائمة المحتويات

العنوان	صفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: شارل جونار قبل ولايته حاكما على الجزائر 1891-1899م	
تمهيد	7
المبحث الاول: لمحة عن الحاكم العام شارل جونار.	8
المبحث الثاني: شارل جونار ولجنة جول فيري البرلمانية.	14
المبحث الثالث: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل حكومة شارل جونار 1891-1889م .	21
خلاصة	26
الفصل الثاني: سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.	
تمهيد	29
المبحث الاول: الإصلاحات السياسية والإدارية.	30
المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.	39
المبحث الثالث: الإصلاحات الثقافية والتعليمية.	44
خلاصة	61
الفصل الثالث: ردود الفعل حول سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر.	
تمهيد	64
المبحث الاول: رد فعل الأهالي من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.	65
المبحث الثاني: رد الفعل الفرنسي من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.	68
المبحث الثالث: رد فعل النخبة الجزائرية من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.	70

خلاصة	74
خاتمة	76
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

عنوان الجدول	صفحة
الجدول أحد المحاكم الردعية التي ظهرت في عهد جونار الدائرة القضائية لعين الأربعاء بسيدي بلعباس	35
الجدول يبين عدد المصحات التي تأسست في عهد جونار	41
الجدول يوضح تطور تعليم البنات منذ 1898 الى 1914م حسب المدارس	50

مقدمة

مقدمة

عمدت فرنسا منذ دخولها الى الجزائر في1830م على تطبيق سياسة استعمارية تعسفية مست جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، كانت تهدف من وراءها الى تشويه الشخصية الجزائرية وطمس معالمها الدينية والحضارية والاجتماعية من خلال محاربة اللغة والعمل على ترسيخ الثقافة واللغة الفرنسية وادماج الشعب الجزائري بالشعب الفرنسي حتى تتمكن من السيطرة عليه ومن ثم على الأرض وما فيها.

شهدت الجزائر بداية الحكم المدني من عام1871م، فتعاقب الحكام العامين الفرنسيين على رئاستها كل بسياسته الإصلاحية والتي هي في الأصل استكمال لسياسة الحكم العسكري في الزي المدني، ومن بين الحكام الذين تعاقبوا على الجزائر نجد شارل جونار الذي تولي الحكم في 1900م الى غاية 1919م، والذي عرف بسياسته الاهلية الجديدة الهادفة الى التقرب من الجزائريين وتثبيت قدم الاستعمار الفرنسي.

ولمحالة التعرف على السياسة التي جاء بها الحاكم العام شارل جونار مع مطلع القرن العشرين قمنا بدراسة موضوع سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر وردود الفعل اتجاهها من 1900م الى 1919م.

أسباب اختيار الموضوع:

ان اختيارنا لهذا الموضوع هو رغبة منا في معرفة السياسة الاهلية التي طبقها الحاكم العام شارل جونار خلال فترة حكمه في الجزائر 1900-1919م

أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية كبيرة حيث تمثل بداية القرن العشرين منعرجا حاسما في تاريخ الجزائريين خاصة بعد تولي شارل جونار منصب حاكم عام على الجزائر، اذ ان سياسته كانت تهدف الى استمالة الشعب الجزائري.

وأيضا تكمن أهمية الموضوع في الاطلاع على الأساليب التي انتهجها الاستعمار لتطبيق سياسته وإبراز الردود التي تلقتها مقابل ذلك.

المنهج:

اعتمدنا خلال دراستنا لموضوع سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر وردود الفعل اتجاهها، على المنهج التاريخي بالإضافة الى المنهج الوصفي من خلال استعراضنا للأحداث ووصفها.

المنهج التحليلي من خلال تحليل العوامل والأسباب التي كانت سببا في تطبيق شارل جونار لسياسته في الجزائر.

طرح الاشكالية:

لمحاولة دراسة الموضوع والالمام بكل جوانبه قمنا بضبط خطة بحث تمثلت في:

الى أي مدى نجح شارل جونار في تطبيق سياسته الاهلية والاصلاحية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية والتي يمكن حصرها في:

- من هو الحاكم العام شارل جونار؟
- ما هو دوره في لجنة جول فيري؟
- فيم تمثلت سياسته الإصلاحية في الجزائر؟
- ما هي ردود الأفعال نحو هذه السياسة الإصلاحية؟

خطة البحث:

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق توضيحية.

تناولنا في الفصل الأول لمحة عن الحاكم العام شارل جونار، علاقته بلجنة جول فيري والأوضاع العامة في الجزائر قبيل فترة حكمه من 1881م الى 1899م.

الفصل الثاني درسنا من خلاله سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر فتطرقنا الى سياسته الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والإدارية، التعليمية والثقافية.

اما الفصل الثالث فكان مخصص لدراسة ردود الفعل حول سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر من1900 الى 199م والتي تمثلت في: رد فعل الأهالي، رد فعل النخبة المحافظة والنخبة الجديدة.

وخاتمة استخلصنا فيها جملة من النتائج التي توصلنا اليها بعد دراسة الموضوع.

المصادر والمراجع المعتمدة:

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدنا عليها في اعداد هذه المذكرة فقد عملنا على جمع أكبر عدد ممكن من المادة العلمية التي تخدم الموضوع ومن بينها نذكر: كتاب شارل روبير اجرون "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، اعتمدنا عليه بشكل أساسي لانه خصص فصل كامل تحدث فيه عن الحاكم العام شارل جونار وهو ما يخدم موضوعنا.

إضافة الى كتب أبو القاسم سعد الله مثل أفكار جامحة والحركة الوطنية الجزائرية بأجزائه، وكتاب دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لصاحبه احمد مريوش والذي تناولنا من خلاله الآراء والمواقف المختلفة حول سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر.

كما اعتمدنا على الرسائل الجامعية والمجلات.

الصعوبات:

لا تخلوا أي دراسة من الصعوبات التي تحول بينها وبين الوصول الى المادة العلمية التي تخدم الموضوع، والصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا العمل هي:

- نقص المادة العلمية التي تخص الموضوع باللغة العربية وتوفرها باللغة الفرنسية مما صعب علينا جمعها وقراءتها وترجمتها بمعناها الصحيح.
- عدم تطرق المراجع العربية الى إصلاحات شارل جونار في كل المجالات، فالدراسات لا تتعدى الجانب الثقافي.

لكن رغم هذه الصعوبات الا اننا وبعون من الله وتوفيقه بذلنا كل جهودنا من اجل جمع ما استطعنا من المعلومات لإتمام هذا العمل املين ان يكون عند حسن ظنكم وفي المستوى المطلوب.

الـفـصل الأول

الفصل الأول:

شارل جونار قبل ولايته حاكما على الجزائر1891-1899م

المبحث الاول: لمحة عن الحاكم العام شارل جونار.

المبحث الثاني: شارل جونار ولجنة جول فيري البرلمانية.

المبحث الثالث: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل حكومة شارل جونار 1891-1889م.

تمهيد:

شهدت الجزائر منذ دخولها تحت رحمة الاستعمار الفرنسي في 05جويلية1830م، تعاقب العديد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية على حكمها، كل بسياسته وطريقته لكنهم يجتمعون في أهدافهم التي تتمثل في طمس مقومات الشعب الجزائري وادماجه في فرنسا، ومن بينهم نجد الحاكم العام شارل جونار الذي سنتعرف على شخصيته إضافة الى دوره في لجنة جول فيري من خلال دراستنا للفصل الأول، كما سنتطرق الى الأوضاع العامة التي كانت تعيشها الجزائر قبل تولي شارل جونار حاكما عاما على الجزائر من 1891-1889م.

المبحث الاول: لمحة عن الحاكم العام شارل جونار.

شارل سلستين اوغست جونار [1] من مواليد 27ديسمبر1857م بفشلين بفرنسا، هو دبلوماسي وسياسي ينتمي الى عائلة برجوازية [2]، التحق بكلية الحقوق بسان اومير في باريس، وعند زيارته الأولى للجزائر أعجب بها فتم تعيينه في ديوان الحاكم العام للجزائر تيرمان سنة 1881م [3].

تم انتخابه في بداية حياته السياسية مستشارا عاما لسانت اومير سنة 1886م، وكان يقدم مداخلاته داخل غرفة الاجتماعات حول المسائل المتعلقة بالاستعمار والتي لها تأثير خاصة على تنظيم الجزائر[4].

عين شارل جونار رئيسا لمصلحة الجزائر في وزارة الشؤون الداخلية في نوفمبر 1885م الى غاية 1889م، وفي 1893 تم اختياره لشغل منصب وزير الاشغال العامة، وقد كان للتقرير والخطاب اثرا حاسما في ترشحه لتولي منصب حاكم عام على الجزائر فيما بعد[5]. كما انه كان أحد أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في 1891م، وهو من مؤيدي قائدها جول فيري، وقد لعب جونار دورا كبيرا في مجلس الشيوخ، حيث كان من الشخصيات التي كان لها مكانة مرموقة داخل المجلس[6].

---

[1] – ينظر الملحق رقم 01.

[2] –حبيبة لفريد، ساسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر 1900–1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015–2016م ص 09.

[3] – تيرمان: ولد في 29جويلية1893م، تحصل على دكتوراه في القانون، كان من ضمن الحكام العامون الذين تعاقبوا على الجزائر. انظر: شارل روبير اجرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919م تر محمد حاج مسعود بلكي، ج01 دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007م ص 344.

[4] – https: N.m.marefa.org تمت الزيارة يوم 02–02–2023م

[5] – شارل روبير اجرون، نفسه ص 660

[6] – أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر2015م ص 79.

عرض والديك روسو[1] منصب الحاكم العام على الجزائر لصديقه شارل جونار، فوافق هذا الأخير وقد قوبل بترحيب كبير من طرف جميع الصحف الناطقة باسم الحزب الاستيطاني باعتباره صديق. جاء تعيينه في ظروف صعبه لكنه صرح بانه استلم مقاليد الحكومة العامة في ظروف أفضل من التي وجدها الحاكم الذي سبقه، حيث تمتع هذا الأخير بكفاءة عالية وسلطات اقوى من التي كان عليها كامبون[2].

جاء شارل جونار الى الجزائر ليتولى شؤونها، فحكم ثلاث عهدات متتالية من اكتوبر 1901م الى جويلية 1919م، حيث كانت عهدته الأولى من 1900م الى 1901م، وتعد أقصر عهدة في تاريخ حكمه في الجزائر دامت سنة واحدة [3]، استطاع جونار من خلالها ان يقدم مجموعة من الاعمال ويسن القوانين نذكر منها:

قانون 19ديسبر1900م: هو قانون يخدم المستوطنين بالدرجة الأولى، اذ منح للجزائر ميزانية مالية مستقلة وانشاء مجلس مالي مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر،

---

[1] – والديك روسو: سياسي ومحامي فرنسي، ولد في نالت، تولى منصب رئيس مجلس الوزراء في فرنسا، وكان عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ في الجمهورية الفرنسية الثالثة. انظر سيف الدين بو سماحة، قانون الجمعيات الفرنسية 1901م وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج07 العدد02، تلمسان الجزائر 2020م ص 225.

[2] – كامبون: 1845–1935م دبلوماسي فرنسي، عين والي على قسنطينة في 1878م ثم حاكم عام على الجزائر في 1891م، شهد عهده عدة إنجازات أهمها التوسع في مناطق الصحراء. انظر شليوي فايزة طيباوي خيرة، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر من الفترة الممتدة من 1900–1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون تيبارت 2018–2019م ص 20.

[3] – حياة سيدي، صالح اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين 1871–1895م، دط، دار الهدى الجزائر 2012م ص 258

ويملك المستوطنون الأغلبية المطلقة فيه ويمثل الجزائريون ثلث المقاعد، وبهذا أصبحت رقاب الأهالي في ايدي المستوطنين[1].

قانون 24ديسمبر1900م: نص هذا القرار على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية وتخصيص الارادات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية وتسديد القروض والمرتبات وميزانية المؤسسات الإسلامية والحرس المدني[2].

كما عمل خلال تلك الفترة على تنظيم العمالات والدواوير، وذلك لربطها بمصلحة مركزية بواسطة هيكلة إدارية خاصة، وبكيفية تمكن من انصاف الدواوير الاهلية إضافة الى انشاء المحاكم الردعية لمحاكمة الأهالي وهذا راجع لما حدث في ثورة عين التركي.

اما العهدة الثانية فكانت من 1903م الى 1911م، لم يتلقى فيها جونار ترحيب من طرف الأهالي ولم يلتقي بالجزائر التي كان يعرفها في فترته الأولى ولم يستقبل بحفاوة، لان الشعب الجزائري تفطن وأدرك الغاية التي كان يطمح اليها جونار[3].

القى جونار خطابا وجهه للجان المالية في 28فيفري1903م يذكرهم من خلاله بان حق الاحتلال يتضمن مسؤوليات وواجبات وواجبهم هو توفير الضروري المادي والمعنوي للمسلمين وقد واجه عدة صعوبات في تلك الفترة [4].

ومن الاحداث التي شهدتها فترة حكمه آنذاك هي ثورة عين بسام التي جرت بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل تطبيق سياسة المصادرة والحصار الاقتصادي إضافة

---

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر 1830–1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004 ص ص 126 112.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830–1954م، ديوان المطبوعات الجامعية 2007م ص 35.

[3] – شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت باريس 1912م ص 111.

[4] – شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ص 674.

الى الاضطهاد الأمني، الإداري والثقافي الفرنسي وتأثر الجزائريين بفكرة الجامعة الإسلامية والحركات الإصلاحية الأخرى خاصة بعد زيارة محمد عبده[1] الى الجزائر عام 1903.[2]

وتعود أحداثها الى مهاجمة مجموعة من الثوار لضابطين فرنسيين في غابة الضاية وقتلوهما لأسباب مجهولة في 21 ديسمبر 1906 م [3].

وفي أكتوبر 1906 قام مجموعة من السكان الجزائريين بالهجوم على مراكز الدرك بعين بسام ثم مراكز الاستيطان وسائر المصالح الفرنسية في المناطق المجاورة مطالبين بالعدالة، لكن تم التغلب على الحركة سريعا[4].

ومن نتائج هذه الثورة:

- تسليط عقوبات على آلاف المواطنين.
- تعزيز القوات الفرنسية بالجزائر حيث بلغ عددها 75 ألف جندي.
- صدور منشور جونار عام 1906 الذي أمر من خلاله رؤساء العمالات الثلاث بغلق المقاهي الجزائرية المشبوهة ومنع المهرجانات في الأعراس والاحتفالات الجزائرية في

[1]– محمد عبده: مفكر وعالم دين وفقيه وقاضي وكاتب ومجدد إسلامي مصري، من دعاة النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي ورموز التجديد في الفقه الإسلامي. نظر إبراهيم لونيسي، زيارة الشيخ محمد عبده الى الجزائر سنة1903م الواقع والتداعيات، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مج07 العدد02، الجزائر 2021م ص .115

[2] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر، المعاصر من 1830م الى 1989م، دار المعرفة الجزائر 2006م ص 312.

[3] – يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر1996م، ص 31.

[4] – بلعربي عمر، تاريخ الجزائر السياسي والاقتصادي، محاضرات كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر باتنة 2020–2021م ص 51.

الجهات المشكوك فيها، ونفي وسجن كل المشبوهين الجزائريين وسحب كل رخص حمل السلاح[1].

- اصدار جونار منشور 1908 الذي نص على منع الجزائريين من الحج بحجة الأمراض والأوبئة في ذلك الوقت، لكن أبو القاسم سعد الله نفى ذلك بقوله ان في سنة 1908 لم يكن هناك وباء، بل كانت هناك ثورة تركية وهذا ما أدى الى خوف الفرنسيين من الحجاج الجزائريين أن يتأثروا بهذه الثورة والاضطرابات الحاصلة في العام، خاصة في العالم الاسلامي[2].

كما سعى جونار خلال عهدته الثانية الى اصلاح الجانب الاقتصادي حيث حاول تنظيم وتحسين ظروف الأهالي فعمل على التصدي للربا اما في الميدان الاجتماعي فسعى جونار لتحسين ظروف القطاع الصحي. كما طبق الادماج من خلال اصداره لمنشور 17مارس1910م، كان يهدف الى تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية الفرنسية كما كان شارل جونار مؤيد لفكرة التجنيد الاجباري للأهالي [3].

عين جونار حاكما عاما على الجزائر للمرة الثالثة في 30 جانفي 1916، وفي نفس الوقت أعلن كليمنصو[4] أن وزارته قد قررت تنفيذ وعد الشرق الذي كان قد أعطي للجزائريين، كما

---

[1] – بشير بلاح، مرجع سابق ص 321.

[2] – سعاد مصطفاوي، القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830–1930م، مجلة تاريخ المغرب العربي العدد 08، 2017م، ص 23.

[3] –حبيبة لفريد، مرجع سابق ص ص 71–72.

[4] – كليمنصو: وزير الداخلية ورئيس الحكومة في الجزائر. انظر شريفة مهني سهيلة مبارك، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر وانكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين 1900–1919م، مدكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2016–2017م ص 47.

أن جونار قد كرر الوعود نفسها التي كان قد وعد بها الجزائريين. والجديد بالذكر، أن جونار جعل المجلس المالي يصوت على لائحة ألغى بها الضريبة العامة [1].

ومن المشاريع التي طبقها خلال عهدته الثالثة، إصلاحات كليمنصو04-06 فيفري 1919م، حاول من خلالها كل من جونار وكليمنصو تطبيق إصلاحات لتجنيس المسلمين الجزائريين والتمثيل الانتخابي في المجالس الجزائرية وقد شمل هذا المشروع عدة إصلاحات على الصعيد الإداري والعسكري[2].

فعلى الصعيد الإداري، اقترح جونار إعادة احياء هيئة تاجماعت[3]، وعلى الصعيد العسكري سعى الى اصدار قانون يسمح للمسلمين بالالتحاق الى الرتب العسكرية والمساواة في الأجور ومراجعة معاشات الجنود الأهالي[4].

لم يقم جونار بأعمال كثيرة خلال هذه العهدة، وهذا راجع لخيبة أمل الشعب الجزائري مرة أخرى لأن الفترة كانت قصيرة والشعب ازداد وعيه ان كل تلك الوعود كانت مراوغات من جونار للعمل تحت الطاولة [5].

---

[1] –أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930م، ج2 ط4، دار الغرب الإسلامي لبنان 1992م ص.270

[2] - زينب عميراوي أحلام شتوح، شارل جونار والمسالة الثقافية في الجزائر 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2021-2022م ص 13.

[3] - تاجماعت: مصطلع امازيغي يعني الجماعة، وهو نظام عشائري يضم مجلس مكون من اعيان مهمتهم فض النزاعات بين أهالي القرى وتنظيم حياتهم الاجتماعية، وبرز هذا النوع خلال الاستعمار الفرنسي. انظر حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 67.

[4] -جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية الجزائر 1994م ص181.

[5] - زينب عميراوي، مرجع سابق ص 73.

المبحث الثاني: شارل جونار ولجنة جول فيري البرلمانية 1891م.

1-التعريف بشخصية جول فيري:

جول فرانسوا كمبل فيري.[1] ولد في 05 افريل 1832 في مدينة سان دي وتوفي في 17 مارس 1893م. بدا حياته المهنية في قطاع المحاماة ثم التحق بعد ذلك بصفوف المعارضين للإمبراطورية تم انتخابه سنة 1869م نائبا للهيئة التشريعية وبعد سقوط نابليون الثالث عين على راس محافظة السين "seine" ثم باريس، وبعد نهاية الحرب الفرنسية البروسية تم انتخابه ممثلا لمحافظة الفوسج "vosaes" وخلال حكومة "Thiers" تقلد منصب والي محافظة السين وبعده سفيرا في اليونان.

تقلد العديد من المناصب حيث تم انتخابه في حكومة الدفاع الوطني وفي سنة 1879 أصبح وزيرا للتربية والتعليم ويعتبر مهندس التوسع الاستثماري في كل من شوت والجزائر إضافة الى توليه رئاسة عدة وزارات في الفترة ما بين 1879- 1885.[2]

انتخب جول فيري سنة 1881 رئيسا لمجلس الشيوخ الفرنسي خلال فترة رئاسته للجنة التحقيق البرلمانية، وفي سنة 1887 زار الجزائر كما اهتم بالتعليم وعمل على إصلاحه وترقيته وكان ينادي بالمساواة في التعليم من خلال احيائه ملتقى 1870 حول المساواة في التعليم[3]

2-لجنة جول فيري

تعود جذور اللجنة عندما بدا يظهر اهتمام بعض الحكام الفرنسيين بأمر من الجزائر فحاول جول فيري مع بعض من زملائه ترميم ما احدثته السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فتكونت لجنة تحريات عرفت بلجنة الشيوخ ترأسها جول فيري عرفت اللجنة باسمه نسبة له

---

[1] - ينظر الملحق رقم 02.

[2] - دحو فغرور، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدة، العدد 01، 2011م ص 111.

[3] - شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنيا ج2 ص.865

وعرفت أيضا بلجنة الثمانية عشر وتمثل أعضاءها فيما يلي: Reymond, J.Cabanes, Général Deffis, Jules.Guichard,) Clamageran, Combes, Isaac, Emile Labiche, Dide, Mauguin, Général Billot, Hugot, Decés Caupenne تحت رئاسة jules ferry و نيابة Berlhelot و Challemel و Lacour وكتابة Frank Chauveau و Pauliat.)

بدأت الجنة عملها باستقصاء الآراء عن طريق استبيان قدمته في افريل 1891[4]، تطرقت من خلاله لواقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية إضافة الى ما يتعلق بالاستيطان والتعليم العمومي والتقسيم الإداري وكذلك التمثيل النيابي للمسلمين الجزائريين واحتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى وتجنيسهم خاصة سكان القبائل تضمن هذا الاستبيان 12 سؤالا يدور حول مسائل تشغل الجزائريين والكولون معا [1].

جمع من خلال الاستقصاء العديد من الشهادات والعرائض هذا الاستقصاء العديد من الشهادات والعرائض التي قدمها الجزائريون ،الا ان هذه الشهادات لم تكن كافية لتنوير المسألة الجزائرية لجول فيري وزملاءه.[2]

قررت اللجنة ارسال وفد في مارس 1892م مؤلف من سبعة أعضاء على رأسهم جول فيري وهم

" Jules Guichard, Emile Labiche, Isaac, Dide, Combes, Reymond" من اجل التحقيق و دراسة أوضاع الجزائر.[3] و قد وصف جول فيري هذه المهمة بالشائكة استغرقت 53 يوما من 19افريل الى 04جوان 1892م ،و قطعت اللجنة مسافة 4000 كلم استطاعت

---

[4] - شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص 866.

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900م، ج01، ط01، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1992 ص 526.

[2] – حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 66.

[3] – شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج،1 ص 819.

من خلالها التماس و جمع اراء الأوروبيون المسلمون في حوالي 102 مركزا من بينهم 89 قرية من قرى الاستيطان و استمعوا كذلك الى اقوال الغير مسلمين[1].

استغل الجزائريون الموقف من لجنة جول فيري وطرحوا انشغالاتهم من خلال العرائض التي تم جمعها ومن بين المواضيع التي تم التطرق اليها هي قضية تمليك أراضي العرش والسماح للإيطاليين والاسبان والأوروبيون من شراء أراضي الجزائريين في حين تحويل ملكية الأرض من الأوروبيين الى الجزائريين وهذا تبعا لما نص عليه قانون 30ديسمبر 1887م[2].

كانت اللجنة قد قسمت اعمالها واختص كل عضو بدراسة محور معين من كل جوانبه ثم يقدم تقريرا مفصلا يعرضه امام لجنة الشيوخ [3] وتتمثل المهام في:

-النظام الجبائي في الجزائر ترأسه: Clamgeran

- نظام الغابات في الجزائر ترأسه: Guichard

- الملكية العقارية في الجزائر ترأسه: Franck Chauveau

-المسؤولون الوزاريون ترأسه: Dupuy

-التعليم العالي الإسلامي والمدارس الرسمية الثلاث ترأسه: Emile combes

-القضاء الفرنسي والإسلامي ،الشرطة والامن ترأسه:Isaac

-الاستعمار في الجزائر ترأسه: .Emile Labiche [4]

بعد اعداد هذه التقارير وطرحها وتقديمها لمجلس الشيوخ لدراستها ومناقشتها تكون اللجنة قد توصلت الى نتائج اعمالها وانتهاء الوظيفة التحضيرية التي قامت بها [5]، من جمع الأدلة وتحليل الوقائع واستخلاص الاستنتاجات العامة حول القضايا الجزائرية [6].

---

[1] – نفسه، ص 820.

[2] – جمال قنان، مرجع سابق، ص 135.

[3] - Pensa henri, l'Algérie, Ed j.Rothschild paris 1894 p 27.

[4] – أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 528 527.

[5] - Henri pensa, op cit p 27.

[6] - Jules combon, Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897, libraire. Champion 1918

و عندما انتهت اللجنة من الدراسة و التحقيق في الأوضاع عاد الوفد الى باريس في 06جوان1892م و في 15 جوان اجتمعت اللجنة بالكامل و اعلن رئيسها جول فيري عن النتائج التي توصلوا اليها و قدم تقريرا من 177 صفحة نشر تحت عنوان "حكومة الجزائر" و قد نددت بشكل عام تقارير أعضاء اللجنة بشدة السياسة المنتهجة في الجزائر على مختلف الميادين بما فيها الإدارية و المالية [1]، و الغابات و الأراضي و قد ذكروا ان حرائق غابات قسنطينة في 1881م اشعلها الأوروبيون لفرض المزيد من الغرامات التي أدت الى تضييع وسائل عيش المقيمين بالغابات و ان قانون 1885م ضيق كثيرا على السكان بعد ان منعوا من الرعي و حذفت لهم الأراضي الحبسية فانهارت تربية المواشي بالرغم من ان الرعي بالنسبة لهؤلاء السكان يعتبر من اهم وسائل العيش[2] .و قد تزامن مع تقرير جول فيري اخر اعده شارل جونار الذي كان يقوم بتسيير مصلحة الجزائر بوزارة الداخلية يتعلق التقرير بالميزانية و ذلك في جويلية 1892م تضمن إصلاحات تخص الشعب الجزائري حيث دعا من خلاله الى توفير معاملة اكثر عدلا و انصافا للأهالي الجزائريين و من الناحية العملية اقترح جونار وقف اصدار قوانين الادماج و تنظيم مراقبة صارمة للإدارة إضافة الى انشاء إدارة للجزائريين في باريس لكي يعطي للسياسة الجزائرية دفعا مناسبا كما ابدى انتقاداته ضد المجالس المحلية التي لا تعمل الا لصالح المستوطنين عرض هذا التقرير على البرلمان و تمت مناقشته في 06-07 فيفري 1893م[3]. بعد وفاة جول فيري في 17مارس1893م خلفه الوزير الأسبق كونستانتس، قرر هذا الأخير تأجيل مناقشة تقرير جول فيري الا ان Franck Cheveauو Combes، تمكنا من تقديم ذلك التقرير امام مجلس الشيوخ لمناقشته من 25 الى 30 ماي 1893[4].

P 05.

[1] – حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 237.

[2] – شليوي فايزة طيباوي خيرة، مرجع سابق ص 26.

[3] – شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق ص 74.

[4] – شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج،1 مرجع سابق ص 832.

وكشف أيضا من خلال التقرير حدة البؤس التي يعيشها الشعب الجزائري وليس البؤس فقط انما الكراهية الكبيرة على حد تعبيره [1]. كان جول فيري يطمح من ذلك الى ان يجعل الحاكم العام جول كامبون حاميا لمصالح الجزائريين دون ان يكون خاضعا لضغوطات المستوطنين ونوابهم [2]، كما ندد بسلوكيات المستوطنين في تلهفهم لتملك ما ليس لهم حيث قال انه لمن الصعب اقناع المستوطن الأوروبي بوجود حقوق أخرى غير حقوقه في البلد العربي، وان الجزائري ليس عرقا للسخرية والاستغلال بسهولة. وقد صرح أيضا جول فيري في تقريره ان البلديات كاملة الصلاحيات هي استغلال للجزائري على سماء مفتوحة وعلى انها تعتبر بمثابة مؤسسات تحمي مصالح المستوطنين في الجزائر[3].

3-ردود الفعل من لجنة جول فيري:

- **رد فعل المستوطنين:**

فيما يخص موقف المستوطنين فقد عارضوا معارضة تامة للجنة جول فيري منذ البداية حيث انهم لم يعترفوا بها ولا بتحرياتها واعتبروها متعلقة بأحوال المسلمين فقط والاستماع لآرائهم وخاصة عند نشر اللجنة للشهادات التي ادلى بها في الاستبيان التي أولى اهتماما بالغا بأهم الوسائل التي تخص حقوق الجزائريين ومنذ أكتوبر 1891 امتنعوا عن تقديم أي إجابة على استفسارات لجنة التحقيق وعبروا عن سخطهم من اللجنة بعبارات سخرية ضد رئيسها [4].

وعندما زارت اللجنة الجزائر في 1892 وجدت نفسها امام جيل جديد من المستوطنين، رافعين شعارات ومطالبين بالحق الشرعي للاستفادة من أكبر حريات للتعبير عن الشخصية الجديدة للجزائر، وكان شعار المعارضة آنذاك موالا لقرار مجلس الشيوخ، ولقد اجتهد اوجين ايتيان في

---

[1] - Henri pensa op cit p 27.

[2] – شارل روبير اجرون، نفسه ص 822.

[3] – سعدي سوسن، مرجع سابق ص 70.

[4] – شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص 815.

إثارة البرلمان ضد مجلس الشيوخ وحصل على الموافقة بان أي اصلاح يطالبه مجلس الشيوخ لا يمكن ان يجري بموجب قرار دون المواقة من غرفة البرلمان[1].

وعند عرض جونار لتقريره من اجل مناقشة يوم 7 فبراير 1893 ثارت ثائرة الكولون أكثر، أدى ذلك الى قيام مظاهرات حاشدة للمستوطنين ضده وضد جول فيري و لجنة الشيوخ بمدينة الجزائر يوم 16 فيفري، ندد ومن خلالها بسياسة مجلس الشيوخ المناصرة للجزائريين وقد نشر العديد من المستشارين العامين منهم: " Troland, Aumerat, Jouyne "، تقارير بعنوان ملاحظات المجلس العام لمدينة الجزائر حول تقرير السيدين جول فيري وشارل جونار اللذان يدعيان حماية الأهالي من المستوطنين ولكن الهدف منها هو عرقلة وانتزاع حرية التصرف على مستوى العمالات والبلديات من أيديهم وهذا معناه احياء مشروع المملكة العربية[2].

- **رد فعل الأهالي:**

تمثل موقف الأهالي في القلق والتذمر اتجاه الاحتلال وقوانينه التعسفية في حق الشعب الجزائري مثلما حدث مع لجان التحقيق السابقة ومع نشر اللجنة للاستبيان الذي تم التركيز فيه على وضعية المسلمين وقرار الاستماع لآرائهم عبر الأهالي على اهتمامهم بما سوف تؤول اليه هذه اللجنة لصالحهم [3]

حيث ذكروا على لسان مفتي مدينة الجزائر ان مجرد احتمال الشروع في تنفيذ ذلك الاستقصاء عطر ربوع الجزائر برائحة العدالة.

[1] – شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ص 71.

[2] – شليوي فايزة طيباوي خيرة، مرجع سابق ص .34

[3] – حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 212.

وعندما قررت اللجنة زيارة الجزائر عبروا عن استقبالهما بكل تعطش للعدالة والانصاف [1] وقد عبر جول فيري عن هذا الاستقبال بقوله انهم رحبوا بنا بمثابة رسل العناية الإلهية ، فقد وضع الشعب ثقة كبيرة في هذه اللجنة التي جاءت لإقصاء الوضع الذي يعيشونه [2].

وقد ذكر جول فيري هذا في رسالة أرسلها الى زوجته ذكر فيها انه تم الترحيب بهم أحسن ترحيب وكانوا كرماء معهم [3].

عرض الأهالي مآسيهم وآلامهم وأوضاعهم المزرية امام الوفد وان أوضاعهم متدهورة وانهم الو الى الإفلاس وقد وعدهم جول فيري انه سيبلغها الى فرنسا وسيسعى الى تحقيقها وان البرلمان سيساند مطالبهم المشتركة وهو عازم على ضمان العدالة للجميع[4]. لكن النتائج التي اسفرت عنها اللجنة والتي كان الجزائريون متلهفون لإصلاحاتها جعلتهم يستمرون في مقاومتهم ضد الاستعمار ولم يرضوا ان تملى عليهم إصلاحات ترمي الى خدمة المستوطنين وفرنسا لا غير ومنهم من فكر في الهجرة الى المشرق [5].

[1] – شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ص 814.

[2] – سعدي سوسن، لجنة جول فيري البرلمانية، مرجع سابق ص .80

[3]- Jules Ferry Discours et Opinions De Jules Ferry Publies avec Commentaire et Note Par Paul Robique Paris 1895 p58

[4] – شارل روبير اجرون، نفسه، ص ص 221 220.

[5] – شليوي فايزة طيباوي خيرة، مرجع سابق ص 33.

المبحث الثالث: الأوضاع العامة قبيل حكومة شارل جونار 1891-1899م.

1. الأوضاع الاقتصادية:

بعد مصادرة الاستعمار للأراضي الجزائرية، طوروا القطاع الزراعي حيث ساهم بنحو ثلاثي الناتج العام للبلاد وأهمل المحاصيل المعاشية مثل الحبوب، واتجه الى التوسع في الزراعة وانشاء المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ[1].

كان الاقتصاد مرتبط بالأراضي، ففي العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت انهيار سعر القمح خاصة في عامي 1892-1894 وصل 15 فرنك في الجزائر وسبب ذلك أن فرنسا كانت تستورد حبوب القمح الرديئة، وسميت بأزمة الحبوب، واستمرت الأزمة وتراجعت المبيعات وتدنت أسعار الصادرات مثل 4.666.000 هكتولتر في 1891-1892 لتنخفض الى 3.827.000 هكتولتر في 1893[2].

رغم تفشي مرض الفيدلوكسيرا الا أن زراعة الكروم اتسعت مساحتها سنة 1897/1895م حيث حققت 135مليون فرنك سنة 1896 وبدأت الأزمة تخف، ومن خلالها لم يسدد المستوطنون قروضهم وهذا ما أدى الى تضخم السندات المالية، ومنه قام البنك بحجز بعض الممتلكات وشراء ممتلكات المزارعين التي كانت أكثر دينا، وبهذا أنشأت الملكية الزراعية الخاصة ببنك الجزائر سنة 1892، فصادر في عنابة 26 ملكية زراعة الكروم، لكن القرض العقاري ساءت سمعته بين المعمرين وسمي بالقرض المطمور[3].

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر، مرجع سابق ص ص 253 274.

[2]- شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871م الى اندلاع حرب التحرير1954م، مج02، دار الامة الجزائر2008م، ص ص 180 164.

[3]- شارل روبير اجرون، نفسه ص ص 179 178.

عمل المعمرين على تصفية البنك عام 1896 وهاجموه بكونه سيد البلاد وتم شراء من طرف مدير فرنسي وارجع البنك الى النصوص الأولية له ففي سنة 1897 صدر قانون 16 فيفري 1897 الذي أزال آخر العقبات التي كانت تعترض الملكية الجماعية [1].

في 31 مارس 1899 تم اصدار قانون يعمل على إعادة توزيع الأموال المقدمة من طرف البنك الفرنسي للدولة وهذا الأمر الذي قامت به الصناديق الجهوية ولم يتم التعاون به في الجزائر لأن المستعمرون كانوا من ذوي الفكر الفردي[2].

2. الأوضاع السياسية:

بعد صدور مرسوم الحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881م، بلغت عمليات الادماج[3] أوجها، فأصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات في باريس، وبذلك فقد الحاكم العام سلطته وأصبحت السلطة في أيدي المستوطنين وهذا ما جعل الأهالي يعانون من الظلم والتهميش، فقرر البرلمان الفرنسي أن يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي، فقام جول فيري بتعيين جول كامبون من 1891 الى 1897م للاهتمام بشؤون الجزائر، طلب تقديم العراقيل الإدارية الجزائرية المطبقة في العدالة الحالية على أكمل وجه[4]، ومن خلال تقارير لجنة 1896م، وجدت بأنه على حق في سياسته المستقلة في الجزائر، فكان يوازن بين الكولون وتطبيق السياسة الفرنسية، كما كان يهدف الى الغاء قرار كريميو، وكان يؤمن بضرورة تكوين نخبة مثقفة بين الجزائريين[5].

---

[1] – شريفة مهني سهيلة مبارك، مرجع سابق ص 13.

[2] – بشير بلاح، مرجع سابق ص 249.

[3]– الادماج: يعني حصول الفرد على الجنسية الفرنسية ويصبح مواطنا فرنسيا يتمتع بجميع الحقوق المدنية، الإبقاء على دينه واحواله الشخصية كمسلم وهذا ما طالب به دعاة الاندماج من الجزائريين.

[4] -Jules Cambon Op Cit P99.

[5] – شريفة مهني سهيلة مبارك، مرجع سابق ص 10.

تبلورت سياسة لافيرير في الاستقلال المالي سنة 1898م الذي سيهديه للكولون بعد رحيل كامبون، فأعاد تأسيس مصلحة الشؤون الأهلية للأقاليم العسكرية في الصحراء باسم فرنسا بطريقة سرية وكل اقتراحاته باءت بالفشل، وهذا ما جعل الحاكم العام الجديد لبين يواصل سياسية كامبون وكان سيفرض سياسة لبرالية لولا خروج معاهدات اليهود[1].

جاء لافيرير الى الجزائر في 31 اوت 1899م ووجد فيها حركة فعلية، وهذا ما دفعه للاستنجاد بالشرطة السرية للاطلاع على ما يدور في المراسلات واستطاع أن يقسم الجبهة بفضل الفرنسيين، وكان ذلك بالتمييز بين فرنسي أوروبي. فهذه السنوات كانت تهدد فرنسا بانفصال الجزائر عنها على يد فرنسيين ولذلك كان برنامجه هو التنازل عن بعض الأمور من جهة واستعمال السلطة من جهة أخرى، أما التنازل فكان منح المطالبين بالانفصال مطلبهم وحل الهيئات الولائية اليهودية وأحال هيئات إدارية محلها ومجلس الوفود المالية الذي تم افتتاحه في 1898 من قبل لافيرير كان بتألق من أعضاء جزائريين غير منتخبين وأعضاء منتخبين يمثلون الكولون مع التمثيل الدائم في نسبة التمثيل، لكن الحضور الجزائري لا يقارن بالحضور الضخم للفرنسيين[2].

3. الأوضاع الثقافية والدينية:

لم يكن الوضع الثقافي في الجزائر أنداك يختلف عن باقيه، فقد كان في أسوأ حالاته وكان الهدف الأول لفرنسا كونها سعت للقضاء على المعالم الثقافية العربية الإسلامية للجزائر[3].

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر الى القضاء على الأوقاف الإسلامية بالاستيلاء عليها باعتبارها الممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية في نفس الوقت وتشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري، حيث قامت بالاستيلاء على أماكن العبادة وتحويلها الى كنائس وثكنات، واستولوا

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق ص ص 517 510.

[2] – شريفة مهني، نفسه ص 12.

[3] – بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر ص 129.

على الأوقاف والزوايا وغيرها، هذه التصرفات مست الشعور الديني للسكان فزادت شعورهم بالكره اتجاه الفرنسيين الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تجد صعوبة في تسيير شؤون البلاد [1].

اتسمت الأوضاع الثقافية نهاية القرن 19 بدخول التعليم الفرنسي مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر وظهور ذلك من خلال مرسوم 1892م الذي يلبي مطالب الكولون التي نادت بإعطاء التعليم الجزائري طابع تعليمي ومهني وليس علمي بهدف اخراج فئة تشتغل في المجال الحرفي والفلاحي وليست نخبة من العلماء[2].

أخد التعليم الأهلي دورة جديدة وذلك بظهور عوامل تمثلت في تيارات فكرية ودينية في أوروبا تدعو الى حقوق الانسان بما في ذلك المستعمر. بالإضافة الى ضغط الماركسية وبعض رجال الدين وظهور النهضة الفرنسية في الجزائر في ظل حكم جول كامبون وكان هذا الأخير من المتبنيين لهذه السياسة وساعد على تطبيقها فجاء مرسوم 1892[3] للتضييق على المدارس في جميع الأطوار، ففي عام 1892 قام المستوطنون بتقسيم منظومة التعليم الابتدائي الأهلي[4] ، لكن ظهرت عيوب في هذا التقسيم، فقدم كامبون اقتراح طالب من خلاله بإنشاء نخبة من الأهالي لتكون بمثابة قيادة أركان للمثقفين المسلمين، ورأى ضرورة دعوة بعض الشبان الجزائريين المثقفين الى باريس من أجل مساعدتهم على تأسيس حزب ليبرالي أهلي[5].

كما حافظ على شعيرة الحج، حيث غادر الى الحج سنة 1891م 1500 حاج، وبعدها منع الحج سنتين وأعاد له الرخصة سنة 1896 ومنع بعد سنة من ترخيصه بسبب حرب اليونان التركية، فقد

---

[1] – شليوي فايزة طيباوي خيرة، مرجع سابق ص .14

[2] – عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دط، دار الامة الجزائر2010م، ص159.

[3] – ملحق رقم 03.

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954م، ج03، دط، دار البصائر الجزائر2007م ص.159

[5]– فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر المطلق والسيرورة والمال 1837–1937م، دط، دار الخلدونية الجزائر2013م، ص 403.

تحجج بالوضع الصحي وهذا لمنع الجزائريين من المشاركة في الاجتماعات، كما اعتبر الأعياد الدينية أعياد وطنية [1].

وفي عام 1894، كون الحاكم العام كامبون لجنة اختصت بترجمة الكتب العربية الى الفرنسية فقامت اللجنة بترجمة مجموعة من الكتب المدرسية التي تحتاجها المدارس الثلاث الشرعية الفرنسية، فكان عدد التلاميذ المتمدرسين عند نهاية القرن 19م حوالي 23188 تلميذ و86 طالب تعليم ثانوي وطالبين في التعليم العالي وعدد المتحصلين على البكالوريا 29 طالبا من 1881 الى 1910م [2].

4. الأوضاع الاجتماعية:

تعرض الشعب الجزائري لمجاعات بين 1893-1997م بفعل الأوبئة والمراض والتشرد التي كانت جزء لا يتجزأ من حياتهم إضافة الى الظلم وسوء الأوضاع الاجتماعية ما جعله مهدد بالانقراض[3].

فشهدت الجزائر سنة 1893م سلسلة من المجاعات الجزئية تبعتها مجموعة من الامراض القاتلة مثل الكوليرا والتيفوس مما دفع بالأهالي ليثوروا ضد النظام الكولونيالي، ويدل الغاء نظام الالحاق سنة 1896م على فشل سياسة فرنسا في الجزائر التي كانت تهدف الى الغاء كل ما يميز المجتمع الجزائري من دين وثقافة وحضارة ومع نهاية القرن التاسع عشر فاق عدد الأوروبيين المولودين في الجزائر على عدد الأوروبيين المستوطنين القادمين من المتروبول وهذا ما جعل المجتمع الجزائري على وشك الانقراض من خلال الحياة المزرية.

عاد الطاعون الى الجزائر سنة 1899م خاصة في منطقة سكيكدة التي سجلت بها ثلاث حالات[4].

---

[1] -شريفة مهني سهيلة مبارك، مرجع سابق ص15.

[2] - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية، الجزائر 1994م، ص380.

[3] - بشير بلاح، مرجع سابق ص251.

[4] شريفة مهني سهيلة مبارك، مرجع سابق ص 25.

خلاصة :

من خلال دراستنا للفصل الأول توصلنا الى النتائج التالية

- شارل جونار شخصية سياسية ودبلوماسية عين حاكما عامل على الجزائر في 1900م.
- مرت فترة حكم شارل جونار في الجزائر على ثلاث عهدات الأولى من 1900-1901م، قدم من خلالها عدة إنجازات منها قانون الاستقلال المالي في 19ديسمبر 1900م.

اما عهدته الثانية كانت من 1903-1911م، لم تكن هذه الفترة كالتي سبقتها، بسبب تفطن الأهالي لأهداف شارل جونار، ومن أبرز الاحداث في هذه الفترة هي ثورة عين بسام.

- العهدة الثالثة من 1911-1918م، وكانت اخر عهدة له كحاكم عام على الجزائر.
- كان لشارل جونار دور هام في لجنة جول فيري البرلمانية في 1891م الى جانب رئيسها جول فيري، ومن هناك كان التمهيد لتوليه حاكم عام على الجزائر.
- عاشت الجزائر في الفترة الممتدة من 1891-1899، أوضاع مزرية على الصعيد الثقافي والسياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

الـفـصل الـثـانـي

الفصل الثاني:

سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.

المبحث الاول: الإصلاحات السياسية والإدارية.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: الإصلاحات الثقافية والتعليمية.

تمهيد :

بعد تولي شارل جونار منصب حاكم عام على الجزائر في 1900م، بدا في تطبيق سياسته الإصلاحية فيها، وسنتناول في هذا الفصل الإصلاحات التي قام بها شارل جونار على المستوى:

- السياسي والإداري.
- الاقتصادي والاجتماعي.
- الثقافي والتعليمي.
- إصلاحات فيفري 1919م.

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية والادارية:

عمل شارل جونار منذ توليه منصب حاكم عام على الجزائر سنة1900م على احداث تغيير على المستوى السياسي والإداري وتمثلت سياسته الإصلاحية في هذا المجال في:

أولا- تنظيم العمالات والدواوير:

قرر شارل جونار ان يجعل الموظفين أمناء عامين للعمالة وبمجرد صدور مرسوم11جانفي1901م تحقق ما كان يطمح اليه وتم تزويد كل عمالة بأمين عام ثاني مهمته الاشراف على الشؤون الاهلية ومصلحة الشرطة العامة ومن جهتهم بادر عمال العمالات الى اصدار قرارات متباينة تهدف الى تحديد وتقليص وظائف الأمناء العامين الجدد وتحويلهم الى رؤساء مكاتب اضافيين[1].

عبر شارل جونار عن موقفه بواسطة برقية ورد فيها ان اهم شيء هو ان يكون لهذا الموظف دور نشيط وان يتفرغ للقضايا المتعلقة بوظائف الشرطة ولمراقبة الأهالي في البلديات المكتملة الوظائف وكان ذلك في 27جانفي1901م، حيث كان هذا الأخير يطمح ان يواصل سياسته الإصلاحية ويطبق المزيد من الإصلاحات التي سبق وأعلن عنها من خلال تقريره سنة1892م، وكان يعتبر ان العمالة هيكلا إداريا غير مناسب في الجزائر ولا يوجد أي مبرر لوجود هيكل على النمط الفرنسي[2].

بذل جونار كل مجهوداته من اجل تحقيق أهدافه المنشودة فأصدر منشور خاص باللامركزية الإدارية وإعادة تنظيم الدواوير في 25اكتوبر1900م، أعلن من خلاله عن نيته في الغاء مكاتب نواب عمال العمالات وان يتخذ منهم مفتشين نشطين دائمين في مقاطعاتهم الإدارية

[1] – شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، جن2 مرجع سابق ص666.

[2] – نفسه ص667.

ويكون بمثابة ميسي دومينيك Missi Dominic [1]حيث تتمثل مهمتهم في تحسين الأداء بأفضل الوسائل الممكنة ومن اجل تحقيق هذا تم اصدار منشور 27ديسمبر1900م [2].

حدد جونار وظائف نواب عمال العمالات ومهامهم من خلال حرصهم على جعل الجزائريين يتمتعون بالمساواة وتقديم الدعم لهم وفي هذا الشأن كتب الى والديك روسو من خلال تقرير خاص ذكر فيه انه وضع نواب العمالات على صحوة الحصان [3].

اما فيما يخص عمال العمالات فكانوا يلحون كثيرا بعد تجريدهم من مناصبهم ومهامهم المكتبية وحرمانهم من المستخدمين وطالبوا ان تتم مضاعفة دورات التفتيش في مقاطعتهم الإدارية، ولم يبقى تحت تصرفهم سوى عون اداري وخوجة وفارس وشاوش[4].

كما قام جونار بتحويل المناطق العسكرية الى بلديات مختلطة استقر فيها عدد من الأوروبيين وتم تسجيل 12بلدية مختلطة في عام1900م [5].

إضافة الى القيام بإصلاح التنظيم البلدي حيث امر بفصل جميع الدواوير عن البلديات المكتملة الوظائف والتي الحقب بها بطريقة عشوائية غير انها لم تطبق وهذا راجع لعدة أسباب ، وقد نتج عن تحويل البلديات الى بلديات كاملة السلطة تزايد عدد المستوطنين وهذا راجع لسياسة الطرد التي طبقت على الأهالي واحلال المستوطنين محلهم [6]، كما طالب بالحاق الدواوير بالبلديات المختلطة وطرح الفكرة على رؤساء البلديات وقام بتوجيه رسالة للجان المالية يخاطبهم

---

[1] ميسي دومينيك: مصطلح يطلق على مفتشين ملكين كانوا يتفقدون المناطق تحت سلطة الملوك الكارولانجيين وخاصة شارلماني انظر: شارل روبير اجرون نفسه ص667.

[2] –حبيبة لفريد، مرجع سابق ص34.

[3] – شارل روبير اجرون، نفسه ص667.

[4] – نفسه ص668.

[5] – بشير بلاح، مرجع سابق ص230.

[6] – شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص668.

فيها انه من الخطأ ان لا يتم التفريق بين إدارة الأوروبيين وإدارة الأهالي، وان هذه التنظيمات لا تناسب سوى اكثر الحضارات تطورا وتميزا [1].

في جوان1901م اقترح فيرولا Vérolaأحد المندوبين على اللجان المالية اخضاع جميع الأهالي الى سلطة الحكام، وتسليم الدواوير التي ضمت من طرف البلديات المكتملة الوظائف الى البلديات المختلطة، لكن فكرته رفضت بحجة انها تعرقل الاستيطان وادماج الأهالي. وقد أعلن والديك روسو ان شارل جونار يهدف الى ربط جميع الدواوير بمصلحة مركزية بواسطة هيكلة إدارية خاصة وبطريقة تمكن من انصاف الدواوير الاهلية [2]

ثانيا- ثورة عين بسام انشاء المحاكم الردعية:

شهدت منطقة الغرب الجزائري مع مطلع القرن العشرين انتفاضة سكان منطقة عين التركي في افريل1901م[3]، بقيادة يعقوب بن الحاج كنتيجة للظلم الاستعماري الذي يتعرض له الأهالي من مصادرة الأراضي وتوزيعها على المعمرين وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان[4]، إضافة الى قيام الإدارة الاستعمارية ومصالح الغابات بمعاقبة عدد كبير من الأهالي في بلدية مليانة وسكان القرى المجاورة لها والسياسة الجائرة التي كانت تطبقها فرنسا عليهم[5].

بدأت احداث الثورة يوم الجمعة26افريل1909م [6]، في بلدية حمام ريغة قرية مارغريت الواقعة على بعد 9كلم من مدينة مليانة انطلاقا من سيدي بوزار، حيث احتشد مئة شخص ودخلوا في مشادات مع رئيس البلدية واعوانه وقتلوا عددا من الأوروبيين، كما فرضوا سيطرتهم على مقر

---

[1] – بشير بلاح، مرجع سابق ص231.

[2] – شارل روبير اجرون، نفسه ص669.

[3] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر 2002 ص160.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ص15.

[5] – عمار عمورة، نفسه 161.

[6] – شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ص108.

البلدية طوال اليوم الى ان وصلت كتيبة من الجيش الفرنسي من مدينة مليانة فتمت السيطرة على الوضع وقتلت 16شخصا ومات جندي من جنودها[1].

اعتقد رؤساء بلديات مليانة ومارينغو شرشال الذين اصابهم الذعر بأنهم محاصرين، فبعث النائب مارشال برقية الى رئيس المجلس من اجل المطالبة بتسليح كل المعمرين والقرى وصرح قائلا ان امام هذه الوحوش الادمية لا يصبح الانفجار الحاصل في مارغريت انقلابا عاما [2] . تسارعت الاحداث بشكل كبير صعب التحكم فيه وانقلبت الاخبار في المناطق المجاورة مما جعل المعمرون يشعرون بالذعر وطلبوا النجدة من الاسلطات لحمايتهم من الاعتداءات المحتملة الى ان وصلت الاخبار الى رئيس إدارة حمام ريغة[3].

وعلى إثر ذلك قامت السلطة الاستعمارية باعتقال رجال القرية [4]من بينهم يعقوب زعيم الثورة وازيد من 105من زملاءه تهمتهم القيام بحرب دينية استجابة لثور ة بوعمامة، أصدرت على أثرها الإدارة قوانين قمعية خولت صلاحياها للحاكم العام و مساعديه من طرد وسجن الأهالي دون حق الاعتراض، حولت المحكمة الى نابولي بفرنسا [5] وتمت المحاكمة يوم 08فيفري نتج عنها الحكم بالأعمال الشاقة للمعتقلين و الباقي بالسجن فترة قصيرة كما تم الافراج عن 81شخص[6].

ومن نتائج ثورة عين التركي:

---

[1] – بشير بلاح، مرجع سابق ص206.

[2] – يحي بوعزيز، نفسه ص17.

[3] – محمد بكار، احداث بلدية حمام ريغة بمليانة يوم 26افريل1901م حسب تقارير الإدارة الفرنسية، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد14، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2005 ص57.

[4] عمار عمورة، نفسه ص161.

[5] – كريستان فيلين، انتفاضة مارغريت عين التركي 26افريل1901م، تر احمد بن محمد بلكي، دط، دار القصبة الجزائر ص67.

[6] – بشير بلاح، نفسه ص206.

- 6 قتلى في صفوف المعمرين، 18جريحا من بينهم نقيب وملازم في الجيش
- قتل ثلاث عشر من الثوار من بينهم جلول بن الحاج الذي توفي بعد اصابته خلال الثورة، زروق محمد، الحاج محمد بن احمد [1].
- قيام السلطات الفرنسية بمداهمة المنازل والقيام بحملة تفتيش واسعة لسكان المنطقة والحجز على الأسلحة التي كانت بحوزة الأهالي وشن حملات اعتقال واسعة [2].
- **انشاء المحاكم الردعية.**

وكنتيجة لثورة عين التركي واستجابة لمطالب الكولون قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء نظام خاص عرف بالمحاكم الردعية او المحاكم الزجرية [3]، وذلك يوم 26مارس1902م واعد قرار يسمح للمدنيين بإنشاء شرطة في البلديات المختلطة، وبعد هذا اقر المجلس القانون الخاص بإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة بالأهالي الذين رفضوا هذه المحاكم [4].

حلت المحاكم الردعية محل محاكم الجنح فيما يخص المخالفات التي تخص الجزائريين وكانت منافية لأدنى شروط النظام الجمهوري ومنتشرة عبر دوائر قضائية هدفها اصدار احكام تعسفية ضد الجزائريين وقد حاكمت حوالي 71.162 جزائري في الفترة الممتدة بين 1902-1905م و30 ألف منهم من عمالة وهران ونظرت أيضا في 557797 قضية عرضت عليها في نفس الفترة [5].

[1] – محمد بكار، مرجع سابق ص60.

[2] – بشير بلاح، مرجع سابق ص311.

[3] – شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة مرجع سابق ص668.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ص21.

[5] – يحي بوعزيز، نفسه ص22.

وهذا الجدول يوضح الجدول أحد المحاكم الردعية التي ظهرت في عهد جونار الدائرة القضائية لعين الأربعاء بسيدي بلعباس[1]

دواوير البلدية المختلطة	عدد السكان	نوع المخالفة	العدد
دوار وادي برقش	5559	سرقة متنوعة	08
دوار وادي الصباح	5698	الضرب والجرح	06
دوار عين قادة	6644	مخالفات متنوعة	17

ونتيجة لثورة عين التركي تم تحديد 166شخص لتقديمهم للعدالة وكانت تلك المحاكم مخصصة لهم، وبعد التحقيق معهم تم تقديم 125شخص فقط للمحاكمة وباشر التحقيق معهم واعداد ملف الاتهام لكل من المتصرف المدني لبلدية حمام ريغة ومستشاري الحكومة، وكان من رأيهم ان يحاكم المتهمون امام محكمة الجنايات ويجب تقديمهم امام محكمة خاصة زجرية، ورفض المجلس العام للجزائر بالإجماع تخصيص الاعتمادات اللازمة لدعوة محكمة الجنايات للانعقاد وكان من رأيه ان يحاكم الثوار امام المجلس الحربي [2].

وقد حكم على واحد وثمانين متهما بإطلاق سراحهم وحكم على الباقي بالسجن لمدة معينة ونص الحكم على ان لا تفرض إقامة جبرية على الذين أطلق سراحهم وان لا يطبق عليهم الطرد الإداري من بلادهم ومقر سكناهم وقد رحب الجزائريون بهذا وفرحوا بتلك النتائج [3].

ثالثا- قانون التجنيد الاجباري 1912م:

حاولت فرنسا مع مطلع القرن العشرين ممارسة سياستها المتمثلة في القهر والزجر على الجزائريين خاصة بعد بداية استقلال السلطات الاستعمارية بالجزائر إداريا وماليا، ومن بين التشريعات والقوانين التي فرضت هي قانون التجنيد الاجباري[4]، حيث طرحت فكرة مشروع

[1] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص47،

[2] - يحي بوعزيز، نفسه ص22.

[3] يحي بو عزيز، مرجع سابق ص 23.

[4] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق ص57.

الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين على وزير الحرب من طرف ميسيمي[1] في 1908م، تمت الموافقة على المشروع بعد تولي هذا الخير منصب الوزارة في عام 1911م فأشرف على متابعته وشكل لجنة خاصة لدراسته وبعد العمل والتقصي على ارض الواقع تم التأكيد والمصادقة على مشروع تجنيد الجزائريين وصدر قانون الخدمة العسكرية الاجبارية للجزائريين في 03 فيفري 1912م[2].

ومن أسباب سن فرنسا لهذا القانون:

- رغبة فرنسا في بسط نفوذها في المغرب، وظهور السباق نحو التسلح
- قانون 05 مارس 1905م الذي نص على تخفيض مدة الخدمة العسكرية لسنتين عوض ثلاث سنوات من اجل تجنيد مستعمراتها[3]
- نقص في القوات الفرنسية نظرا لإرسال بعض الفرق الى مراكش للقيام ببعض العمليات العسكرية الهامة[4].

نص قانون التجنيد الاجباري على تجنيد الشباب الجزائريين الذين بلغوا سن الثامن عشر ولمدة ثلاث سنوات بعد اجراءهم للفحص الطبي، بينما يتم تجنيد الشباب الفرنسيين في العشرين [5].

صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين بين سنتي 1908 و1914م من طرف الإدارة الفرنسية هدفها اقناع الأهالي الذين رفضوا التجنيد، إضافة الى تخفيف تعسف القوانين الزجرية

---

[1] - ميسيمي: ضابط في الجيش الفرنسي ورئيس وحدات الجيش، عين مشرفا على ميزانية الحرب انظر حبيبة لفريد، مرجع سابق ص67.

[2] - محمد بليل، قانون التجنيد الاجباري سنة1912م وانعكاساته على الجزائريين القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور جديدة، العدد20، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران الجزائر جوان 2013م ص 258.

[3] - شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص 734.

[4] - ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية جمهورية مصر العربية 2011م ص 258.

[5] - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962م، دط، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1997م ص 210.

بإعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الانديجينا وإلغاء رخصة التنقل بين الجزائر وفرنسا[1].

رفض الجزائريون هذا القانون وتصدوا له وعلى راسهم العلماء وطبقة المثقفين، وقد وضحت صحافة الجزائريين ابعاد هذا القانون وعن مدى رفض الجزائريين له خاصة جريدة الحق الوهراني والإسلام والراشدي، فشن الصحفيون الجزائريون حملة ضد التجنيد من خلال تقاريرهم اليومية، باستثناء فئة النخبة التي كانت ترى ان هذه المبادرة فرصة لتحقيق بعض الحقوق السياسية والضغط على الإدارة الفرنسية لإلغاء القوانين الاستثنائية الأخرى التي تعرقل نشاط الجزائريين وقد تحدثت الصحف الجزائرية عن مطالبها [2]

اما شارل جونار فعبر عن موقفه من خلال تقرير أعده في 12 مارس 1908م حيث قال انه لا يعارض مبدا التجنيد الاجباري لان هذا القانون سيطبق في يوم او في اخر عندما تكون الظروف ملائمة، إضافة ان التجنيد لن يشمل جميع الناس واكد على التعويض السياسي مقابل أداء الخدمة والح على ضرورة التمسك بقوانين الانديجينا والمحاكم الردعية، وفي حالة ما طبق هذا القانون على المسلمين يجي مراعاة مايلي:

- احترام ديانتهم الإسلامية لاسيما في الثكنات العسكرية من ملبس ومأكل والصلاة والصوم.
- تجنيد اعداد قليلة من الأهالي في البداية حتى يتم التعود على القانون
- السماح بالاستبدال لمن يريد وكذلك الاعفاء لمن تتوفر فيهم الشروط
- يتم التجنيد في سن الثامن عشر لتجنب أكبر عدد من المتزوجين[3].

كما وضح كليمنصو ان الحاكم العام جونار لا يستبعد إمكانية تطبيق التجنيد الاجباري بشرط ان تتبعه بعض الإجراءات المناسبة، وبعد موافقة لجنة التحقيق بدء مشروع تنفيذ التجنيد

[1] - يحي بوعزيز، نفسه ص 57.
[2] - ناهد إبراهيم دسوقي، نفسه ص 259.
[3] - شليوي فايزة طيباوي خيرة، مرجع سابق ص43.

الاجباري وأصدر مرسوم 17 جويلية 1908م وامر بإحصاء الشباب المحتمل تجنيدهم خلال سنة 1908م [1].

اما شارل جونار فنشر اعلان في 14 سبتمبر 1908م تطرق من خلاله الى ان الحكومة لم تتخذ أي إجراءات وان الإحصاء عملية إدارية عادية، وقام بإرسال منشور في 19 من نفس الشهر الى عمالات حدد من خلاله عدد المناصب والوظائف المخصصة للمحاربين القدامى، فردت عليه الصحافة بتقرير نشر في صحيفة

Le matin، اعلن فيه ان المستشارين العامين المسلمين سوف يتم انتخابهم[2].

كان موقف جونار واضحا عن رغبته في التجنيد الاجباري من خلال تقريره الذي أصدره في 31 جانفي 1909م نص هذا التقرير انه لا يمكن امر المسلمين بقضاء ثلاث سنوات في صفوف الجيش، في الوقت الذي يمكث فيه الفرنسيون سنتين فقط ورأى انه يجب التفكير في الاعفاء اتجاه عائلات المنخرطين والازواج يمثلون 10%، وانه من الضروري ان يؤدي المسلمين خدمتهم العسكرية في فرنسا. وقبل مغادرته لمنصبه، قال جونار ان فكرة التجنيد الاجباري المخفف قابلة للتطبيق بدون صعوبات تذكر[3].

[1] - شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ص 735.
[2] - شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص 736.
[3] - نفسه ص .736

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية:

أولا- الإصلاحات الاجتماعية:

عمل جونار منذ تعيينه حاكما عاما على الجزائر في 1900م على تحسين الأوضاع في الجزائر وذلك من خلال تطبيقه لسياسته وتقديمه جملة من الإصلاحات التي مست جميع الجوانب ومنها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

أولا- الإصلاحات الاجتماعية:

1- التصدي للربا:

تصدى شارل جونار للربى على خطا جول كامبون حيث اعتبرها من اسوا ما أصاب الجزائر وهي سبب في تجريد أصحاب الملكية الصغيرة وزادت من عدد الكادحين وقد خاطب جونار الموظفين في عدة مناسبات قائلا ان من واجبهم بذل كل ما بوسعهم لتخليص الرعايا من تلك الممارسات الخبيثة [1]

كما أصدر جونار منشور في 16فيفري و12مارس1907م يحث فيه على جمع الأدلة الكافية التي تدين التورط في الربا واعتبر ان السياسة القمعية والردعية ضرورية لوقف المعاملات الربوية لكنها لم تجدي نفعا فالناس كانت تتعامل بالربا وتسعى للربح السريع وكسب الأموال فلجا الى أسلوب القرض الفلاحي التعاضدي في1907م كحا اخر لمحاربة تلك الظاهرة لكنها لم تطبق الا في 1908م.[2]

[1] – شليوي فايزة، مرجع سابق ص 48.

[2] – شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق ص 678.

2- تأسيس الهياكل الطبية

حاول جونار اصلاح الجانب الطبي فأسس هياكل الصحة العمومية [1] ووضعه تحت تصرف المسلمين وألغي مناصب القابلات التي فتحت من قبل وتم توفير ثلاث مناصب في نوفمبر 1903م، كما قام بتعيين أطباء للمساعدة المجانية للأهالي في المناطق الداخلية[2].

كما وفر جونار الفحص المجاني للنساء والأطفال في المدن ووجه نداء للطبيبات الفرنسيات للعمل في الجزائر، كما طلب مساعدات وأموال من المتبرعين [3]، إضافة الى انشاء مركز لتكوين الاعوان الطبية في1904م وكانوا يوظفون من خريجي المدارس القدماء والذين زاولوا تكوينهم لمدة سنتين. وفي سنة 1905م احتج المندوبون الماليون على تأسيس ذلك المركز[4].

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ص107.

[2] – يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصها 1912-1948م، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1991م ص 15 16.

[3] – شارل روبير اجرون، نفسه ص 680 679.

[4] – شليوي فايزة، نفسه ص 61.

وهذا الجدول يبين عدد المصحات التي تأسست في عهد جونار[1].

السنوات	1903-1908م	1910م	1919م
عدد المصحات	75	85	89
عدد المرضى	16.431	16.975	25.431

3- الادماج 17مارس1910:

كان جونار من دعاة الادماج ومؤيد لسياسة تجنيس المسلمين ومساواة جميع سكان الجزائر في الحقوق والواجبات والسماح لهم بمماسة جميع الوظائف في كافة المجالات، فدعى عمال العمالات الى قبول هذه السياسة من خلال منشور جاء فيه ان المصلحة الوطنية تقتضي تسهيل تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية قدر المستطاع وهذا الاجراء يكون المحرك الذي يسرع عملية الادماج[2].

بذل شارل جونار جهوده من اجل تطبيق سياسة الدماج وتوفير الظروف المناسبة لذلك حيث كان يرى انه لا يمكنه فرض الادماج على الأهالي قبل تطوير الجانب الاقتصادي والفكري لهم[3]، كذلك تطوير الجانب الاجتماعي من خلال توفير المؤسسات التعليمية وتوفير مناصب الشغل، وسعى لفرض مشروع استيطاني اغرائي للأهالي[4].

[1] – شارل روبير اجرون، نفسه ص 680.

[2] – يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية، مرجع سابق ص16.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ص84.

[4] – ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق ص 54.

ثانيا- الإصلاحات الاقتصادية:

1-قانون الاستقلال المالي 19ديسمبر1900م:

نص هذا القانون على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية وتخصيص الإدارات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية وتسديد قروض والمرتبات والميزانيات المؤسسات الإسلامية والحرص المدني[1]

2-استغلال الغابات:

اهتم جونار بالجانب الاقتصادي ورأى بأن حماية الغابات واستغلالها له أهمية كبيرة، وان الإنجازات المحققة في هذا المجال منذ فرض الميزانية الخاصة تمثلت في انشاء شبكة من الخنادق واسعة النطاق لضمان الدفاع عن الفلين من الحرائق وتم تنفيذ حوالي 1600كيلومتر من الخنادق من 10 الى 30متر في نفس الوقت كما عملوا على زرع الأشجار لتنمية الثورة الغابية في الجزائر[2] .

كما اهتم بذلك من خلال إعلانه لمشروع خاص بإعادة تنظيم جذري لمصلحة الغابات عام1907م تمثل في الغاء الرتبة الإدارية الوسيطة وانشاء قيادات صغيرة مرتبطة بمحافظي البلديات، كما تم تأسيس مصلحة للمراقبة يشرف عليها مفتش واحد او اثنين في كل عمالة وتوصل الى عقد صلح بين الأهالي والغابات وذلك من خلال الغاء الغرامات التي كانت مسلطة على الأهالي المقيمين بجوار الغابات[3].

3-استغلال السكك الحديدية:

تمثل السكك الحديدية أهمية بالغة في الجانب الحربي والاقتصادي فكان اول برنامج للسكك الحديدية في سنة1857م وبدا العمل بخط الجزائر والبليدة، وكانت الجزائر تمتلك خمس شركات

---

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق ص24.

[2] –Charles Jonnart, Discours De M.jonnart Gouverneur Général De l'Algérie Au Banque du Constantine 06Mars1908, imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger 1908 p16.

[3] – شارل روبير اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج،2 مرجع سابق ص 282 285.

للخطوط الحديدية فحدثت فوضى على مستوى السكك الحديدية خاصة بعد حصول الجزائر على استقلالها المالي في عهد حكومة شارل جونار سنة1900م فكانت فرنسا تستغل السكك الحديدية بما يخدم مصالحها العسكرية والاقتصادية فمثل هذه القطاعات ترفع من ثروتها وتكسبها قوة عالمية كبرى على حساب الجزائر[1].

[1]- Charles Jonnart ib,id p17.

المبحث الثالث: الإصلاحات الثقافية والتعليمية:

اتبعت فرنسا منذ دخولها الى الجزائر سياسة استعمارية الهدف استهدفت كل المجالات والهدف منها هو اخضاع الشعب الجزائري وفكيك بنيته ومن أبرز المجالات نجد مجال الثقافة والتعليم اذ ركزت على تدمير رموز الهوية الوطنية من خلال محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي بتهديمها للمدارس والمساجد [1].

ومع تولي الحاكم العام جونار مطلع القرن العشرين ولاية الجزائر شرع بسياسة أهلية واضحة، كان يهدف من خلالها الى إرسال طبقة المثقفين الى فرنسا وجعلهم أداة لإيصال رسالة فرنسا الحضارية للجزائريين[2].

واعتمد في برنامجه الثقافي على التقرب من طبقة المثقفين التقليديين على إقامة الدروس في المساجد،

وجدد المدارس العربية الفرنسية وفي سياسته الإصلاحية اتجاه الأهالي قام بإحياء التراث المكتوب وتشجيعه[3]

أولا- في المجال التعليمي:

1- إنشاء المدارس الابتدائية:

يمثل التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية لتكوين الطفل حسب السياسة التعليمية المعتمدة في المدرسة كما انها تعتبر المنطلق الحقيقي لتحقيق سياسة الادماج، لذلك ركز الاستعمار الفرنسي

---

[1] -رشيد مياد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954م، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية مج14، عدد01، جانفي 2002م ص853.

[2] -أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، دج، دط الجزائر1988، ص85.

[3] - حلوش عبد القادر، مرجع سابق ص211.

على انشاء مدارس الابتدائي حتى يطبق سياسته وقد صرح قائلا ان المدرسة الفرنسية الابتدائية التي تعتبر في فرنسا أساس الجمهورية هي أساس سيطرتنا في الجزائر[1]

وكانت البرامج في هذه المدارس مشابهة للبرامج المطبقة في فرنسا، وقد ركز على اللغة الفرنسية وعمل على تشويه تاريخ وجغرافيا الجزائر، وذلك لإحلال اللغة الفرنسية مكان العربية، وكانت تدرس في هذه المدارس اللغة الفرنسية والعربية وادبها وكذلك الحساب والهندسة باللغة الفرنسية [2].

وبلغ عدد المدارس الابتدائية التي وضعها جونار 25 مدرسة تساهم بنسبة 80 بالمئة في الميزانية الاستعمارية، وقد تحدث عن دلك بقوله ان المدرسة هي اقوى عامل للمصالحة والاستيعاب [3].

2- إنشاء مدارس التعليم المهني

ومن بين الإصلاحات التي عليها جونار في المجال التعليمي إنشاء مدارس لتكوين المهني، وأنشأ مؤسسات لتعليم التطبيقي، ففي سنة 1903م أنشأ ثلاث مدارس لصناعة الزرابي في مستغانم، فرندة وتيفيلاس، ومدارس لتعليم الزراعة [4].

وافتتح مدرستين للبناء المختلطة سنة 1904 , وارتفع عدد حصص التمهين إلى 20 حصة وتم أنشأ مدارس التعليم اليدوي والمهني وهي التي لا تخدم العنصر الوطني الجزائري وهي التي جاءت نظرا لمحاولة التجار الأوروبيين تكوين يد عاملة محلية زهيدة الثمن[5] .

---

[1] – نفسه ص212.

[2] –أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 مرجع سابق ص167.

[3]- Charle jonnart op cit p22

[4] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، منشورات anep الجزائر 2010، ص148.

[5] –شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ص537.

ومن جهة ثانية وحسب ما جاء في القرار الصادر يوم 18 مارس 1905 , فقد وضع جونار جهودا كبيرة لتطوير اللغة العربية، هدا القرار الدي يهدف الى تطوير المناهج التي تركز على الحفض أكثر والتحضير للدخول المدرسي[1].

في عام 1906، صدرت سلسلة من القرارات للنص على إنشاء شهادات الكفاءة لتعليم الشفهي للغة العربية في مختلف المعاهد والمدارس الابتدائية ويمثل تعليم اللغة العربية للأوروبيين للتوغل السياسي للجزائريين، وأيضا عمل على مكاتب عربية على مستوى المدن الكبيرة بهدف إخراج جيل من المثقفين الجدد. [2]

وفي سنة 1904 شرع جونار في الإشراف على إنشاء المدرسة الثعالبية وجعل مهمة التدريس ونشر العلم بها لمندوبين من الشيوخ وجعل المستشرقين مشرفين عليها وسماها المدرسة الثعالبية نسبة إلى عبد الرحمان الثعالبي.[3] ، وبعدها أنشأ مدرسة بتلمسان عام 1905م، اما بالنسبة لمدرسة قسنطينة فقد استغلها الفرنسيون ولم تفتح الا بعد سنة1908م[4].

3- التعليم في المساجد:

شجع جونار تنظيم المساجد منذ توليه منصب حاكم عام على الجزائر حيث قام بإصدار بيان موجه الى كافة المسؤولين في الجزائر مطالبا إياهم في حث الناس وبالأخص من الراغبين منهم في احدى الوظائف المخصصة للجزائريين كالتعليم والقضاء، حيث حث الأهالي على حضور دروس النحو والصرف والحساب والفرائض، الادب والحديث والتفسير في المساجد التي يقوم بها الموظفون الرسميون [5]

---

[1]- احمد توفيق المدني، مرجع سابق ص 148.

[2] -شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص537.

[3] – عبد الرحمن الثعالبي: زاهد ومتصوف قام بتاليف تسعين كتاب من بينهم رسائل وشروح وحواشي وكتب للتفسير والفقه والتراجم والتاريخ. انظر شليوي فايزة ص88.

[4] – شليوي فايزة، نفسه ص89.

[5] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق ص 67.

خص الحاكم العام جونار التدريس في المساجد بأهمية كبيرة خاصة بين 1900-1919م، واهتم بنشر التعليم الإسلامي التقليدي، فأشرف على المساجد والتدريس وترأس الجمعيات الحزبية الإسلامية، وسعى لليقظة الوطنية والإصلاح الإسلامي[1].

ففي 6 ماي 1905 أصدر قرار ينص على تنظيم التعليم في المساجد وتوسيعه ووضع الرقابة على الدروس في بعض المساجد، وأصدر جونار قرار في 18 فيفري 1914 ينص على تحديد مرتبات المدرسين في المساجد وزادت المرتبات بعد هدا القرار وعمل على توحيد برامج الدروس في المساجد[2].

وفي 1907م أصدر جونار تقرير تطرق فيه الى التعليم الذي يقوم به المدرسون في المساجد بمدينة الجزائر ونذكر منها:

*المسجد الكبير: يشرف عليه الحفناوي الذي اشتغل مدرسا خمس مرات في الأسبوع من منتصف النهار الى الساعة الواحدة، وكان يحضر الدروس عمال المسجد البسطاء والخواص المسلمين الغرباء عن المدينة، وقد تناولت شملت الدروس مبادئ العلوم الأوروبية وسعى الحفناوي الى اقناع المتمدرسين في المسجد بها إضافة الى بعض دروس الفقه الاسلامي[3].

*مسجد سفير: يشرف عليه مصطفى كمال طيلة الأسبوع ومن بين الدروس التي كانت تقدم دروس القواعد، كما كان من دعاة حرية الفكر في العقيدة وكان يسعى من اجل اقناع المتمدرسين في المسجد والمستمعين اليه [4].

---

[1] بو القاسم سعد الله، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط خ، دار البصائر، الجزائر 2007, ص 194.

[2] -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص67.

[3] - أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، مرجع سابق ص86.

[4] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، مرجع سابق ص 159.

4- انشاء المدارس الإضافية "قوربي":

في سنة 1907م قدم شارل جونار مشروعا جديدا نص على بناء 60مدرسة إضافية تحت اسم مدارس قوربي[1]، تعتمد على برنامج بسيط يمكنهم من الاندماج في محيطهم، يقوم معلم بتلقين معلومات مهنية للأطفال دون الانشغال بموضوع شهادة الابتدائي[2].

حرص جونار على ان تشمل هذه المدارس كل الأطفال وبذل جهوده من اجل ذلك ومن اجل ذلك تم اقتراح ما يلي:

- تخفيض البرامج التعليمية والاعتماد على أربع مواد فقط الفرنسية، العربية المكتوبة، الحساب والمعلومات الأولية.
- الاعتماد على مواد البناء واليد العاملة المحلية اثناء تشييد المدارس.
- حصر تعليم اللغة الفرنسية في منطقة القبائل فقط، بينما يتم تدريس اللغة العربية والفرنسية في المناطق العربية، اما القرآن فكان يدرس في الساعات الخارجة عن ساعات الدوام الرسمي للمدارس.
- ان لا يتعدى القسم 50تلميذا، مع وضع المراقبة المستمرة[3].

وافقت الحكومة العامة على المشروع في 1907م وذلك من خلال ما اوضحه الأمين العام فارني عن رايه في 25نوفمبر 1907م اذ قال ان الاكواخ والملاجئ ستكون كافية ولماذا وضع المقاعد في حين تكفي الحصائر، اما جونار فكان يهدف الى نشر نمط تعليم اقل تكلفة وواسع النطاق[4].

---

[1] – القوربي: مصطلح يعني باللهجة الجزائرية بيت مبني من الطوب الطيني ومسقف بالطين المختلط والقش، ويتكون من غرفة واحدة. انظر جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث الجزائر 2007م ص.190

[2] – جمال قنان، نفسه ص 191.

[3] – عبد القادر حلوش، مرجع سابق ص 236.

[4] – نفسه ص239.

واصل جونار انشاء المدارس الإضافية وبعد عقد مؤتمر الكولون في 21مارس 1908م تم التوصل الى جملة من القرارات:

- الغاء التعليم الابتدائي للجزائريين
- تخصيص القروض للتعليم الفلاحي التطبيقي لمعلمين فرنسيين

لكن جونار رفض هذه النتائج وهذا ما أدى الى فشل مشروعه الذي كان الهدف من وراءه هو استنقاص قيمة الأهالي رغم ان ولايته عرفت مرحلة الاحياء الثقافي [1].

5- المدارس الإسلامية والقرآنية:

بادر جونار الى اصدار قرا ر 18مارس 1905 تضمن سير المدارس الإسلامية، وكان يسعى من وراءه الى تشجيع الدراسات العربية الإسلامية والتي تعتبر جزء من سياسته الاهلية للتقرب من الجزائريين، كما حاول الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتأسيس بعض المكتبات في المدن الكبرى من اجل تسهيل مهمة تكوين طبقة مثقفين جدد، وقد تضمن هذا القرار عشرة مواد [2]. كان موقف المعمرين من المدارس الإسلامية هو الرفض والمعارضة[3].

اما بالنسبة للمدارس القرآنية فقد أصدر جونار قانون 24ديسمبر 1904م الذي نص على انه لا يجوز لاي معلم ان يتولى إدارة مدرسة لتعليم عربية وتحفيظ القرآن حتى يتحصل على رخصة من عامل العمالة او قائد الفيلق العسكري[4].

---

[1] – احمد مريوش، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج01، كنوز الحكمة للنشر الجزائر 2013م ص76.

[2] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 81.

[3] – عبد القادر حلوش، مرجع سابق ص229.

[4] – يحي بو عزيز، الوضع العام في الجزائر عشية ثورة اول نوفمبر1954م، مجلة الذاكرة، العدد07، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 2001م ص23.

بلغ عدد المدارس القرآنية في 1905م الى 241 مدرسة تحتوي على 450قسما، وارتفع عدد التلاميذ الى 29000تلميذ ووصل عدد المدارس الى 248مدرسة بعد ضم 69ملحق اليها وكانت نحتوي على 31000تلميذ[1].

كما تم اصدار قانون 1904م بموجبه تم منع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن الا برخصة من السلطات الفرنسية ويمنع تدريس مادتي التاريخ والجغرافيا فيها[2].

6- تعليم البنات:

شملت سياسته التعليمية انشاء مدارس خاصة بالبنات، قسمت هذه المدارس الى اقسام منها مدارس تعلم الحروف، ومدارس مهنية للبنات ومدارس المشاغل، وكانت تختلف عن مدارس الذكور التي تميزت بتنوع اشكالها [3].

والجدول التالي يوضح تطور تعليم البنات منذ 1898 الى 1914م حسب المدارس:

السنة	عدد المدارس	عدد التلميذات
1898م	05	1300
1900م	07	1500
1905م	11	2100
1907م	15	1600
1909م	18	3300
1914م	18	3992

وكانت المدارس الخاصة بالبنات سنة 1907 موزعة على المدن كتالي قسنطينة، بجاية، مستغانم، وهران وتلمسان.

---

[1] – عبد القادر حلوش، نفسه ص234.

[2] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ مما قبل التاريخ الى 1962م، ج02، دار المعرفة الجزائر2006م ص213.

[3] –عبد القادر حلوش، المرجع السابق ص220.

وقدم جونار تقريرا للكولون ما بين 1914-1918م، وجاء فيه أن نسبة المتعلمات في الجزائر في المدارس الفرنسية عرف ارتفاعا في هده الفترة، و هدا راجع لأسباب عسكرية كقانون التجنيد الإجباري 1912 الدي بسببه تنافص عدد الشباب وشجع البنات على ممارسة اعمال الخياطة والنسيج وكل هذا يصب في مصلحة الفرنسيين لتوفير لهم كميات كبيرة من الملابس[1].

7- انشاء جامعة الجزائر:

عمل جونار على فكرة تأسيس جامعة الجزائر[2]، وكان مشارك في المجلس الدي عقد برئاسة مدير التعليم العالي والوزير، وفي هدا المجلس رشح جونار للقيام بهذا العمل[3].

كما كان من المدافعين عن مشروع الجامعة وتكلم على دلك في جلسة اعمال المندوبية المالية لشهر مارس 1907م وقال ان الشهادات الخاصة التي كانت تقدمها "ويقصد هنا المدارس العليا التحضرية"، تكون لصالح التعليم المهني والتطبيقي والذي نقترح توزيعه على نطاق واسع في المدارس المهنية، و الجامعة الجديدة يمكن لها أن تقدم العلوم البحتة والأعمال الحرة وتضمن توظيف دقيق للزراعة و التجارة في الجزائر[4].

وبهذا فقد لعبت إدارة شارل جونار دورا كبيرا في تأسيس الجامعة، و كان الهدف منها التعرف على الثقافة العربية الإسلامية و استغلالها منظومتها للإدماج، وبدأت الجامعة عملها ب 1605 طالب، وكانت بنفس البرامج واللغة المعمول بها في فرنسا باستثناء اهتمامها ببعض الجوانب الثقافية والاجتماعية الجزائرية لخدمة أغراض الإدارة الاستعمارية[5].

---

[1] -عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص220, ص222.

[2] - الملحق رقم 03.

[3]- صالح خريف، عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، 1995م ص 78.

[4] -حبيبة لفريد، مرجع سابق ص88.

[5]- بشير بلاح، مرجع سابق ص280.

وبقيت اعداد الطلبة في المدارس العليا والجامعة قليلة بسبب تشديد الجامعة في قبول الجزائريين، لأنها تنظر لتعليمهم خطر يهدد مصلحة الاستعمار[1]، ولم يتعدى عدد المتخرجين من كلياتها من 1880الى 1912م الدين يحملون شهادة الليسانس في الحقوق وطبيب واحد وصيدلي و24 مجاز في العلوم و34 في اللغة العربية[2].

[1] بشير بلاح، نفسه ص280.

[2] -شارل روبير اجيرون، الجزائريين المسلمين وفرنسا، ج2 ص 167.

ثانيا- السياسة الثقافية:

شهدت فترة حكم شارل جونار ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية بداية القرن العشرين مع ظهور حركة الشبان الجزائرية، وقد ساهم جونار في تأسيسها من خلال اصدار قانون 1901م الذي سمح للمسلمين واليهود بتأسيسها[1].

ومن الجمعيات والنوادي التي ظهرت آنذاك نذكر:

- الجمعية الراشدية: تعتبر اول جمعية برزت على يد شبان جزائريين خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية في الجزائر سنة1902م[2]، كانت تضم قدماء تلاميذ المدارس وتمثلت أهدافها في تعريفهم على الثقافة الفرنسية لتتمكن من ادماجهم غي الوسط الفرنسي، إضافة الى تلقين الدروس والمحاضرات باللغة الفرنسية والعربية مع التنويع في المحاضرات في الادب والقانون، السياسة والعلوم، وكان يشارك في القاء الدروس أشهر مثقفي النخبة أمثال ابن التهامي وابن سماية والمجاوي[3].

- الجمعية التوفيقية: ظهرت سنة 1908م تراسها الدكتور ابن التهامي، تحت شعار "السعي نحو تحقيق تجمع الجزائريين الراغبين في الارتقاء الفكري والاجتماعي"، تم إعادة تنظيم الجمعية من طرف النخبة في 1911م ضمت 12 عضوا واهتمت بتدريس الادب والتاريخ والقضايا الاجتماعية[4].

إضافة الى بعض الجمعيات منها الجمعية الأخوية في معسكر، الجمعية الإسلامية في قسنطينة، الجمعية الصادقية[5].

---

[1] – عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 233.

[2] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص 333.

[3] – احمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، تق أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر ص 109.

[4] – بشير بلاح، نفسه ص 232.

[5] – احمد صاري، نفسه ص 113.

- نادي صالح باي: تأسس سنة 1907م بقسنطينة، يعتبر من اهم النوادي في الشرق الجزائري، من مؤسسيه عريب وابن عابد، وتولى رئاسته الشرفية الحاكم العام شارل جونار[1]، ضم النادي مجموعة من المثقفين الجزائريين الذين لعبوا دور في تأسيسه[2].

ضم النادي 700عضو وكان له عدة فروع في عدة مدن كان يهدف الى:

- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين من خلال تنظيم دروس في التعليم المهني والقاء المحاضرات العلمية والأدبية.
- تأسيس جمعيات خيرية والدعوة الى العمل والاخاء والتعاون بين الاهالي[3].
- انشاء مكتبات متنوعة تقدم مختلف الخدمات.
- المسلمين من القرض العمومي والدفاع عن حقوق العمال.
- تمكين المسلمين من القرض العمومي والدفاع عن حقوق العمل.
- عدم التدخل في الشؤون الاهلية[4].

وقد برزت عدة نوادي ثقافية أخرى مثل نادي الشبان المسلمين بقالمة، نادي النجاح بسيدي بلعباس، النادي الإسلامي بالبليدة، نادي الشباب الجزائري، نادي التقدم بعنابة[5].

كما عرفت فترة حكم الحاكم العام شارل جونار حركة واسعة في النشر والترجمة ومن بين المؤلفات التي نشرت في عهده نجد:

- كتاب ابي القاسم الحفناوي بعنوان تعريف السلف برجال الخلف[6].
- كتاب محمد بن مريم التلمساني بعنوان البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان[7].

---

[1] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 94.

[2] – احمد صاري، نفسه ص 113.

[3] – بشير بلاح، نفسه ص 233.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، مرجع سابق ص 138.

[5]– عثمان سعيدي، الجزائر في التاريخ، دار الامة الجزائر 2013م، ص 667.

[6] – عبد الكريم بوصفصاف، معجم اعلام الجزائر في القرنين 19و20م، ص59.

[7] – أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، مرجع سابق ص 85.

كما قام بإصلاحات في النشر والتأليف خلال القرن العشرين هي:

- تأسيس مطبعة فونتانة عملت على طبع الكتب العربية وخصص لها جونار مساعدة لتشجيعها على العمل.
- تأسيس المطبعة الثعالبية كانت تطبع الكتب العربية وتتلقى المساعدات من الولاية العامة وغلب على مطبوعاتها الطابع الديني والخرافي، كما قامت بطبع المصاحف[1].

شهدت أيضا فترته بروز مجموعة من الصحف والمجلات تمثلت في:

- جريدة المغرب 1903م
- جريدة الإسلام 1910م: صدرت بعنابة عن طريق الصادق دندان، كتبت بالفرنسية ثم أصدرت نسخة بالعربية في 1912م.
- جريدة الفاروق 1912م: عربية إسلامية أصدرها عمر بن قدور الجزائري، تمت مصادرتها بعد عامين من تأسيسها من طرف الاستعمار، كان هدفها محاربة الاستعمار.
- جريدة المغرب 1903-1913م: أسبوعية إصلاحية صدرت باللغة العربية.
- جريدة ذو الفقار 1913م: عربية جزائرية اجتماعية ودينية، كتبها وحررها وطبعها عمر راسم.
- جريدة البريد المركزي 1913م: أسبوعية إخبارية صدرت من طرف محمد عزالدين القلال صدر منها أربعة اعداد فقط.
- جريدة المصباح 1904-1905م: صدرت بالعربية والفرنسية شعارها "جريدة افريقيا الصغرى"، هدفها العمل على تحقيق التفاهم بين الجزائر وفرنسا.
- مجلة المنار: عبارة عن مدرسة إصلاحية متنقلة سمحت السلطات الفرنسية بإصدارها.
- مجلة كوكب افريقيا: طبعت في مطبعة فونتانا في 17 ماي1907م.

[1] – خديجة بقطاش، أبو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف، مجلة الاصالة، العدد51، وزارة الشؤون الدينية الجزائر 1977م ص 52.

- مجلة الجزائري 1900م: تم توقيفها سريعا لعدم نجاحها.
- مجلة السعادة العظمى 1904م: صاحبها محمد لخضر حسين الطولقي، هي مجلة أدبية، علمية، إسلامية.
- مجلة الجزائر 1908م: انشاها عمر راسم بالعاصمة، صدر اول عدد في 27 أكتوبر 1908م تناولت مواضيع الاحتجاج ضد التجنيد الاجباري، والضرائب، لكن سرعان ما تمت مصادرتها من طرف الحكومة الفرنسية.
- مجلة التقويم الجزائري 1911م: أصدرها محمود كحول لم تعرف انتشارا واسعا لعدم اهتمام الشعب الجزائري بها[1].

- **سياسته اتجاه الفن المعماري:**

ركز جونار في سياسته الثقافية على إحياء الطراز العربي الإسلامي في تشييد المباني الضخمة، وينسب إليه طابع الهندسة المعمارية الموريسكية الجديدة خاصة في الجزائر العاصمة ونأخذ البريد المركزي كنموذج [2].

بدأ بناء البريد المركزي وكان على في البداية على هيئة قصر في سنة 1910م، وتم الانتهاء من بنائه بعد ثلاث سنوات، وتميز المبنى بأعمدته وأسقفه التي تحمل زخرفة عربية أندلسية راقية، واستدعى الحاكم العام جونار الفنان عمارة قاقه من واد سوف الذي عمل تصميم هدا المبنى[3]، وأصبح البريد المركزي بعدها تحفة معمارية واستخدم المهندس ماريوس تودوارد المعمار العربي الإسلامي في عملية بنائه، وجاء تشييده نظرا لمحاولة جونار مطلع القرن

[1] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 103.

[2] –ملحق رقم05.

[3] – إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، ص233.

العشرين إعادة بعث فن العمارة الإسلامية [1]. واستقدم كذلك جونار المهندس فيونو لبناء البريد المركزي [2].

وكان الهدف الدي دفع الحاكم العام جونار للقيام ببناء هدا الصرح لتقريب الأهالي من الإدارة الاستعمارية الدين كانوا يتجنبونها بمبانيها ذات الطابع الأوروبي[3].

اهتم جونار بكل تفاصيل المبنى وزخرفته الذي كان يتكون من

- واجهة مبنى البريد المركزي وسطحه
- الرواق العلوي الخارجي والمدخل الرئيسي
- أعمدة وتيجان المدخل الرئيسي
- زخرفة سطح رواق المدخل الرئيسي
- أبواب المدخل الرئيسي
- القاعة الرئيسية
- أعمدة وتيجان القاعة الرئيسية
- قاعدة القبة الرئيسية ورقبتها
- جصات الجبس النقوش
- الكتابة على جدران القاعة الرئيسية وبلاطات الخزف[4] .

[1] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 104.

[2] – عمار عمورة، مرجع سابق ص322.

[3] – حبيبة لفريد، نفسه ص 105.

[4] – ملاحق من05-10.

إصلاحات فيفري 1919:

عرفت الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى منعطفا جديدا بخصوص السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وذلك من خلال تقديم إصلاحات في الجانب السياسي وإدخال الجزائريين في الحياة الانتخابية وإعطاء صفة المواطن الفرنسي لهم وهذا كردا للجميل على مشاركتهم بجانب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى ضد المانيا 1914-1919م[1].

وتعود فكرة الإصلاحات الى الثمانينات حين طالب الأهالي بالإصلاح وقدموا قوائم من المطالب للسلطات الفرنسية بباريس إضافة الى بعض الليبراليين الذين كانوا يسعون من اجل تحسين أوضاع الجزائر، ومن بين المطالب الغاء قانون الأهالي وزيادة فعالية التمثيل النيابي، رفع مستوى التعليم[2].

كما قدم الجزائريون مطالبهم الى الرئيس الأمريكي ولسن[3] غير انه لم يأخذها على محمل الجد، وعندها علمت السلطات الفرنسية بذلك حست ان الأوان قد حان من اجل التحرك، فبادرت بوضع إصلاحات إرضاء للجزائريين الذين ثاروا من اجل ذلك ولتعبر لهم عن اعترافها بالجميل لمشاركتهم في الحرب العظمى بجانبها[4].وبعد مشاورات بين الحاكم العام شارل جونار وجورج كليمنصو توصلوا ان الجزائريين يجب ان يتمتعوا بالحقوق المدنية، فقدمت الحكومة الفرنسية

---

[1] – احمد صاري، مرجع سابق ص 16.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ص 259.

[3] – إبراهيم مياسي، مرجع سابق ص 217.

[4] – احمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مرجع سابق ص162.

مشروعا يخص الإصلاحات وتمت صياغة المشروع على شكل قانون من طرف ماري سموني، تعلق هذا القانون بالحقوق المدنية والسياسية للجزائريين[1].

وقد جاء في بنود هذا القانون ما يلي:

- حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية مقابل ان لا يتجاوز سنه 25سنة وإعطاء الأولوية لمن يكون أحد والديه يتمتع بالجنسية الفرنسية، ان يكون غير متزوج، يمتلك بعض الممتلكات في المدن والارياف، لا توجد له سوابق عدلية ضد فرنسا، ان يكون موظفا فرنسيا، يتقن اللغة الفرنسية وعمل في الجيش الفرنسي[2].
- الغاء القانون التعسفي الذي منع الجزائريين من حق الرعي في الغابات.
- الغاء القوانين الزجرية في الشمال والجنوب.
- تسوية الضرائب بين كل السكان في الجزائر.
- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية.
- الغاء الضرائب العربية[3].
- ادخال تعديلات على القرار المشيخي من حيث ارتقاء المسلمين الى بعض المناصب الوظيفية العمومية.
- توسيع قائمة المستفيدين ومراجعة قيمة المعاشات وارتقاء الجنود الجزائريين الى كل الرتب العسكرية[4].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، نفسه ص207.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ص 277.

[3] – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق ص 181.

[4] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق ص 103.

حدد هذا الإصلاح علاقة الأهالي بفرنسا ومنح حق مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات لكنه كان يخفي أشياء أخرى في طياته[1].

عارض المعمرون هذا القانون واعتبروه خدمة للأهالي ولذلك سخروا كل الوسائل لعدم العمل به وافشاله خاصة الصحافة فنجد صحيفة Message تقول ان الموافقة على هذا القرار مستحيلة لأنه سيزرع الفوضى، اما صحيفة L'écho D'Alger فاحتجت على هذا القانون واعتبرته غدرا بهم[2].

اما الجزائريين فكان موقفهم بين مؤيد ومعارض وكانت ردود الأفعال متقاربة حيث نجد انهم تفاءلوا بالقانون، وهناك من تحذر منه مع يئس البعض الاخر، وعبروا عن رفضهم بطرق سلمية، وقد قال فيه فرحات عباس انه اصلاحا متواضعا ومهلهلا في نفس الوقت، فلم يرتقي بالجزائريين الى مواطنين ولم يقدم أي جل منطقي[3]

اما النخبة فلم ترق لها فكرة القانون واصيبت بخيبة امل وكتبت في جريدة الاقدام انه برغم ان الإصلاحات قد خطت خطوة الى الامام بخصوص المشكل الأهلي الا ان هذا العمل الذي وضعت خطوطه قبل الحرب مازال باقيا على حاله[4]. اما الأمير خالد فاتخذ موقف التشاؤم وعبر عن رايه في جريدة الاخبار

وبخصوص النخبة الفرنسية نجد انها رحبت بالقانون واعتبرته شيئا إيجابيا ومن بينهم الكاتب بيرنار الذي اعتبر ان إصلاحات 1919م مظهر حضاري ساهم في تكوين الجزائريين سياسيا[5].

---

[1] – عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م، وزارة الثقافة، الجزائر ص184.

[2]– شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مرجع سابق 870.

[3] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر 2005 ص 25.

[4] – حمودة ياسين، إصلاحات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919م، مجلة القرطاس، العدد 04 جانفي 2017، ص 233.

[5] – شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ص 869.

خلاصة :

قدم شارل جونار خلال فترة حكمه في الجزائر عدة إصلاحات كان يهدف من خلالها الى نشر رسالة فرنسا في الجزائر وإقناع الشعب الجزائري بفكرة الاندماج مع الشعب الفرنسي ومن بين الإصلاحات التي قدمها:

- عمل شارل جونار على اصلاح الجانب الإداري والعسكري، حيث فرض قانون التجنيد الاجباري على الجزائريين، إضافة الى تنظيم العمالات والدواوير، كما أنشأ المحاكم الردعية الخاصة بالأهالي لمعاقبتهم إثر احداث ثورة عين التركي.
- من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حارب شارل جونار الربا، وساهم في تحسين القطاع الطبي من خلال تقديمه للمساعدات الطبية والاستعانة بالأطباء الفرنسيين من اجل العمل في الجزائر، كما قانون 19ديسمبر 1900م، الذي نص على الاستقلال المالي، وقام باستغلال الغابات والسكك الحديدية لما يخدم المصالح الفرنسية.
- طبق سياسة تعليمية هدفها خلق طبقة مثقفة بالثقافة الفرنسية، وذلك من خلال تركيزه على المدارس الابتدائية، كما شيد المدارس القرآنية وسمح بالتدريس فيها لكن وفق قوانين خاصة.
- كما اهتم بالجانب الثقافي من خلال اسهامه في ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية واهتمامه بحركة النشر والترجمة، إضافة الى اهتمامه بالفن والزخرفة وهذا ما ظهر من خلال تشييد مبنى البريد المركزي.
- كما قام بتقديم إصلاحات عرفت بإصلاحات فيفري 1919م، كرد فعل للجميل الذي قام به الشعب الجزائري مع فرنسا وتجنيدهم الى جانبها خلال حربها ضد المانيا في الحرب العالمية الأولى.

الـفـصل الـثـالـث

الفصل الثالث:

ردود الفعل حول سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر.

المبحث الاول: رد فعل الأهالي من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.

المبحث الثاني: رد الفعل الفرنسي من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.

المبحث الثالث: رد فعل النخبة الجزائرية من سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر 1900-1919م.

تمهيد :

بعد تطبيق شارل جونار لسياسته الإصلاحية في الجزائر، برزت عدة فئات اتخذت مواقف مختلفة بين مؤيد ومعاض، فنجد أولا موقف الأهالي من سياسة شارل جونار، ثم موقف الفرنسيين الذي انقسم الى موقف المعمرين وموقف الحكومة العامة، موقف البرلمان الفرنسي، ثم نجد موقف النخبة الجزائرية التي انقسمت بدورها الى النخبة التقليدية والنخبة الجديدة، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال دراسة الفصل الثالث وعرض موقفهم.

المبحث الاول: رد فعل الأهالي من سياسة شارل جونار:

1-موقفهم من السياسة الثقافية والتعليمية لشارل جونار:

تمثل موقف الجزائريين في عدم رضاهم عنى التعليم الدي كان يقدم لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أطلقها شارل جونار، وخاصة أن التعليم المقدم في هده المدارس همش الدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، وكان دو طابع أجنبي في كل جوانبه من مناهجه ولغته وأهدافه، وهده العوامل تتعاكس مع مقومات الأمة الجزائرية العربية والإسلامية، و هدا ما جعل موقف الشعب الجزائري مناهض لسياسة جونار التعليمية مند الخطوات الأولى التي قام بها[1].

وكانت نسبة قليلة من الجزائريين فقط الدين أقبلوا على التعليم في المدارس الفرنسية، وكانت نسبتهم ما يقارب 38 بالمئة مقارنة ب 84 بالمئة وسط المعمرين[2]. وحرص الجزائريين على عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية وتدريسهم في المدارس القرآنية، وأطلقوا على المدارس الفرنسية اسم المدارس الشيطانية بعد أن اتضح لهم أن المدارس تهدف إلى القضاء على الشخصية الجزائرية.[3]

ولارتباطهم وانتمائهم الديني واللغوي والحضاري استمر الجزائريين في رفضهم للتعليم الفرنسي، وتعالت الأصوات التي تنادي بالتحفظ والابتعاد عن المدارس التعليمية الفرنسية ومناهجها التي هزت وأضعفت القومية الوطنية للتلاميذ الجزائريين.

وبالرغم من الضغوطات الاستعمارية على الأهالي، فقد رضخ الكثير منهم وأرسلوا أبنائهم خوفا، رغم خوفهم أن يندمجوا في الثقافة الفرنسية المعاكسة للثقافة العربية الإسلامية.

---

[1] -بوضياف سميرة، ملامح تكوين الأساتذة والمعلمين في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد08، جامعة قسنطية02، 2014 ص72.

[2] -إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال، دار الهومة، الجزائر 2013 ص86.

[3] - شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مرجع سابق ص ص 530-531.

واستمر الجزائريون في مقاطعة المدارس الفرنسية، رغم تناقصها خلال القرن العشرين، لأن الحركة الوطنية السياسية اقتضت ذلك، رغم ذلك استمر الرفض الجزائري لهذه المدارس[1].

ومن خلال هذا يتبين أن الجزائريين لم يجدوا أي فائدة من تعليمهم بالفرنسية لأن هذا التعليم كانت أهدافه واضحة للجزائريين وهي القضاء على الهوية الوطنية الجزائرية وإبعادهم عن الدين الإسلامي وهدا ما جعل ردود الفعل عامة لمقاطعة التعليم الفرنسي[2].

ورغم أن فترة الحاكم العام جونار شهدت قليل من الإحياء الثقافي، لكنه تراجع عن سياسته بعدما تبينت له طموحات الجزائريين وتمسكهم بمقوماتهم، وأصدر مرسوم 24 فيفري 1904م الذي ينص على عدم السماح للمعلمين الجزائريين بأن يتولوا التعليم العربي إلى بإذن من السلطة الفرنسية، و هدا ما جعل الأهالي يقصدون ويتوجهون إلى مراكز التعليم في البلدان الإسلامية الأخرى

2- موقف الأهالي من التجنيد الإجباري:

لقد قابل الأهالي قانون التجنيد الاجباري الدي وضعته السلطات الفرنسية بالرفض ووقف الجزائريون ضده، واعتبروا هدا القانون ظالما إضافة الى ما يعانون منه والأوضاع الكارثية جراء خضوعهم للقوانين الاستثنائية مثل قانون الأهالي والمحاكم الردعية، وقدم الأهالي شروط مقابل فرض التجنيد أبرزها إلغاء القوانين الاستثنائية المطبقة عليهم[3].

كما وضع الجزائريون حجة لرفضهم التجنيد الإجباري وقالو بأنهم مسلمون

وانخراطهم في جيش غير إسلامي مخالف للشريعة الإسلامية ومتناقض معها، وكدلك قدموا عرائض وتحدثوا فيها على أن رفضهم للتجنيد بسبب الأوضاع الاقتصادية والزواج المبكر للشباب الجزائري، وبالتالي فإن التجنيد يأخذ من الأسر الشباب الدي هو المسؤول عن الأسرة

---

[1] -محمد ارزقي فؤاد، الأفكار الإصلاحية في كتابات الشيخ أبي الزواوي1866-1952م، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2009 ص89.

[2] -أحمد مريوش، مرجع سابق ص69.

[3] -المرجع نفسه.

ويتركها للمتاهات الاقتصادية المتدهورة والفقر، كما اشتكى الجزائريين بأن قانون التجنيد الإجباري ظالم وغير عادل ويزيد من الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري فهم مفروض على الأهالي الفقراء ويستثني الأغنياء[1].

[1] – بلحاج ناصر، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة، الجزائر2004م، ص69.

المبحث الثاني: رد الفعل الفرنسي من سياسة شارل جونار:

1-موقف المعمرين:

كان موقف المعمرين متشدد من شارل جونار و سياسته و قد عللوا دلك بمعارضتهم للسياسة التعليمية التي وضعها جونار خوفا من تعلم الجزائريين و ظهور الوعي في صفوفهم[1]، كما عارضوا التعامل مع الأهالي و الكولون ووضعهم في مستوى الفرنسيين و مشاركتهم في النفود والحكم، و لقد تمكنوا من تحقيق نتائج من خلال مؤتمر المستشرقين الدي عقد بالجزائر سنة 1908م و أبرزوا معارضتهم الصريحة لتعليم الجزائريين وراوا بأن بقائهم في حالة جهل أحسن و تيقنوا بأن من الصعب إخراج الجزائريين من ثقافتهم و إرثهم الحضاري و أصدر المؤتمر ما يلي :

-إلغاء تعليم الجزائريين

-إلغاء القروض المخصصة لتعليم الجزائريين.

استمرت المعارضة من قبل المعمرون على كل الإصلاحات الموضوعة من قبل جونار لصالح الأهالي واستعملوا كل نفودهم لإيقاف تأسيس المدارس الإسلامية

وإحياء التراث الإسلامي[2].

2- موقف الحكومة الفرنسية:

لقد عارضت الحكومة الفرنسية السياسة التي جاء بها الحاكم العام شارل جونار خاصة منها التعليمية، وعملت من أجل أن تكون المدرسة الفرنسية هي المكان الدي يتلقى فيه الجزائريون تعليمهم الاولي، ولم تكن الإدارة الفرنسية موافقة على رفع قيمة الكولون وتدخلهم في شؤون الأهالي، وكانت تريد أن تكون للمدرسة الفرنسية الاستعمارية هي التي تعطي تعليما

[1] رابح دبي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد 1830-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر02 2011 ص158

[2] - نفسه ص.159

حضاريا شاملا للجزائريين لدمجهم في المجتمع الفرنسي عكس مدرسة الكولون التي تهدف إلى فرض التعليم المهني والفلاحي[1].

3- موقف البرلمان الفرنسي:

لم يكن موقف البرلمان الفرنسي مختلفا عن موقف الحكومة الفرنسية والمعمرين فقد رفضوا سياسة شارل جونار وتمثلت مطالبهم بما يلي:

-التدريس وإطلاق المدارس الإسلامية وتنظيمها تحت السيطرة الفرنسية.

-التقليل من المدارس الابتدائية والسعي إلى القضاء عليها تماما.

-التأطير الفرنسي للتعليم المهني وإعطاء مبادئ جديدة في الفلاحة[2].

ومع دلك كان هناك بعض الفرنسيين الداعمين لفكرة تعليم الجزائريين بدون تطبيق الإدماج بهدف فصل الجزائريين وإبعادهم عن بلدان المغرب والمشرق لكي

تستطيع فرنسا تحويل المجتمع الجزائري وإبعاده على المقومات العربية الإسلامية.[3]

4- موقف الحكومة العامة:

كانت الحكومة العامة ترفض كل القرارات التي تتعلق بتعليم الجزائريين، وكانت دائما تهدف لفرض التعليم الإجباري في المدارس الفرنسية، ومحاولة القضاء على اللغة العربية والقضاء على المدارس العربية، وقد شهدت بأن الجزائريون لا يرغبون بكل الإصلاحات ويرفضون المدارس الفرنسية[4].

---

[1] -صدوق حميري، صفحات من تاريخ الجزائر، الجزائر 2009م ص58.

[2]- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، ص 22.

[3] -إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص22.

[4] - أحمد مريوش، المرجع السابق ص 70.

المبحث الثالث: رد فعل النخبة الجزائرية:

1- موقف النخبة المحافظة من السياسة التعليمية:

كان من أبرز اهتمامات النخبة المحافظة التعليم، وكانت تهدف إلى إصلاحه، وكان موقفهم موحد في هذا الشأن، لكن الاختلاف كان حول التعليم الفرنسي فهناك من رأوا ان للتعليم الفرنسي أهمية في إصلاح المجتمع الجزائري وكان شعارهم "الإصلاح بكل الوسائل لان المجتمع الجزائري كان في أحط درجات التدهور"[1]، وكان من ابرز أنصار هدا الرأي عبد القادر المجاوي الذي سعى لإصلاح المجتمع الجزائري من خلال مؤلفاته في مجال التربية، النحو، العلم والمعرفة، ودعوة الجزائريين الى ضرورة الاخذ بأسباب الحضارة وإتباع مناهج التربية والتعليم للنهوض بالتعليم الجيد، والتفتح واليقظة[2].

بينما برز أعضاء من النخبة التقليدية وكان موقفهم مخالف وكانوا يريدون التغيير داخل الإطار العربي الإسلامي ورفضوا التعليم الفرنسي وطالبو بإعادة العمل بالقضاء الجزائري وتنظيم المدارس العربية، وأبرز الأعضاء الدي كان موقفه صريح إبراهيم عامر السوفي الدي دافع عن الدين واللغة ورأى بأن بسبب السياسة الفرنسية أصبح المجتمع الجزائري يعاني من الانحطاط والرذيلة، ولهذا حذر الجزائريين من الإقبال على المدارس الفرنسية وسعى إلى الإصلاح وتوعية الجزائريين[3].

2-موقف النخبة الجديدة:

كان موقف النخبة الجديدة موحد اتجاه الإصلاحات والتعليم الفرنسي وطالبوا من فرنسا فرضه على الجزائريين وتنظيمه، وكانت مطالبهم كالاتي

---

[1] – حبيبة لفريد، مرجع سابق ص 129.

[2] – عبد الكريم بوصفصاف، الفكر العربي الحديث والمعاصر. محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس انموذجا، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة 209م ص138.

[3] – إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ص 211.

-حق أبناء الأهالي في التعليم وإرسالهم الى المدارس الفرنسية.

- نشر التعليم في كل الجزائر لتطوير المجتمع الجزائري.

- إصلاح المدارس العربية الفرنسية[1].

وبرز في هدا الموقف الشريف بن حبيلس[2] وصرح قائلا "إن أكبر الاحلام الخارقة لا تجد ميدانا مناسبا تترعرع فيه سوى في دهنية العصور الوسطى، التي كانت تطبع أولئك الطلاب انصاف المثقفين .... ليس في وسع ثقافة الزوايا إلقاء الهلوسة في الفكر الموضوعي للشبان الدين أقنعهم استاد التاريخ والجغرافيا. وقابل ابن حبيلس مقولة المستعمر التي تقول بأن الأهالي غير قابلين للتعلم بالرفض وأوضح بأن التجربة أثبتت ان الأطفال الجزائريون لا يختلفون عن أبناء فرنسا في التحصيل والذكاء[3].

ان طموحات النخبة الجزائرية التي كانت تعتقد بأن التعليم الفرنسي سيحقق النهضة في الجزائر ويطبق المساواة لم تتحقق، لان الاستعمار كان يهدف الى الاستيطان وليس الادماج كما اعتقد بعض من النخبة، لذلك شعروا ان من واجبهم المطالبة بتحسين ومضاعفة الجهود لنشر التعليم.[4]

---

[1] – عبد العالي فضل، تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين 1830-1919، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2012-2013م، ص47.

[2] – بن حبيلس، من أبرز الشبان الجزائريين تولى وضيفة القضاء بعد حصوله على دكتورا في القانون، عرف بكتابهL'Algérie française vue par un indigène انظر، حبيبة لفريد مرجع سابق ص131.

[3] – شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما لم يراها أحد الأهالي، تر عبد الله حمادي واخرون، دار بهاء الدين، الجزائر 2009م ص38.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج02، مرجع سابق ص165.

3- رد فعل النخبة الجزائرية على قانون التجنيد الإجباري:

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912 الدي جاء فيه تجنيد الشباب الجزائري البالغ من العمر 18 سنة اختلفت ردة الفعل بين النخبة الجديدة والنخبة التقليدية.

النخبة الجديدة قابلت قرار التجنيد الإجباري بالقبول واشترطت منح الجنسية الفرنسية للمشاركين سعيا منها لتحقيق الإدماج و المساواة , هدا الموقف الذي كان معاكس لموقف النخبة التقليدية الذين اجمعو على رفضهم لهذا القانون , و من بين أعضاء النخبة التقليدية الدين كان موقفهم صريح تجاه قانون التجنيد الإجباري عبد الحليم بن سماية الذي استدعته الإدارة الفرنسية أكثر من مرة لتمسكه برأيه، الدي اخد الاذن من الأهالي للتحدث بالنيابة عنهم قال مشيرا إلى جماعة المسلمين بأنهم لو قبلوا قرار الخدمة العسكرية الذي فرضته السلطات الفرنسية فإنهم بذلك لا يكونوا مسلمين رغم ما يحصلون عليه مقابل الخدمة للدولة الفرنسية من حرية و امتيازات، ودعم قوله بالكتاب و السنة.[1]

ومن الرافضين كدلك للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي محمد بوقندوز، وتحدث عن أعضاء النخبة الجزائرية الذين وافقوا على التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وقال مخاطبا الجزائريين:" لا يجوز محاربة العثمانيين فهم دولتنا "[2]

ويشير من خلال قوله بأن لأن المسلمين لا يجوز أن يحاربوا بعضهم وأن يقف مسلم في صف كافر ضد المسلمين حرام، وأشار إلى ان التجنيد الإجباري حرام.[3]

---

[1] – كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور 1850–1951م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة المنتوري قسنطينة 2007–2008م، ص151.

[2] –عبد الكريم بوصفصاف، الفكر العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق ص 157.

[3] –كمال خليل، المرجع السابق، ص 151.

وهكذا كان موقف النخبة الجديدة والنخبة التقليدية متعاكسين بشأن التجنيد الإجباري، فالنخبة الجديدة رحبة بالفكرة قصد استغلال هدا القرار لمصالحها وتجنيس الجزائريين.[1]

[1] – ناصر الحاج، المرجع السابق، ص 48.

خلاصة:

من خلال دراسة الفصل الثالث توصلنا لي ما يلي:

- رفض الأهالي سياسة شارل جونار خاصة التعليمية لخوفهم من تأثر أولادهم بالثقافة الفرنسية.
- كما عبر المعمرون عن عدم رضاهم بسياسة جونار التعليمية وعللوا ذلك الرفض بتخوفهم من ظهور طبقة جزائرية مثقفة، واحتمال تساوي مستوى الأهالي مع الفرنسيين، فكلل اعتراضهم بالنجاح وتم الغاء تعليم الجزائريين من خلال قرار أصدر عن مؤتمر المستشرقين.
- اما الحكومة الفرنسية فرفضت تعلم الجزائريين، وعملت على تكوين مدارس فرنسية لدمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي.
- لم يختلف موقف البرلمان في الفرنسي عن الحكومة فقد رفض سياسة التعليم، وطالبوا بوضع المدارس الإسلامية تحت السيطرة الفرنسية، والقضاء على المدارس الابتدائية.
- الحكومة العامة رفضت كل الإصلاحات المقدمة للجزائريين وسعت للقضاء على المدارس واللغة العربية، كما شجعت على التعليم الاجباري للجزائريين في المدارس الفرنسية.

الـخـاتـمـة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر وردود الأفعال اتجاهها من 1900-1919م توصلنا الى مجموعة من النتائج يمكن استخلاصها فيما يلي:

- شهدت الجزائر أواخر التاسع عشر أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مزرية.
- جاء شارل جونار الى الجزائر وتقلد منصب حاكم عام عليها على ثلاث عهدات متتالية منذ 1900م الى غاية 1919م، استطاع من خلالها ان يطبع برنامج إصلاحي هدفه خدمة المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى على حساب الجزائريين.
- تمثلت عهدته الأولى من 1900-1901م حاول من خلالها ان يقوم بإصلاحات تمثلت في قانون 19ديسمبر1900م القاضي الذي منح الاستقلال المالي للجزائريين، اما عهدته الثانية فكانت من 1903-1911م أكمل فيها شارل جونار سياسته ضد الأهالي من خلال إصداره لمنشور 1906م وقيامه بإجراءات تعسفية ضدهم ردا على احداث ثورة عين بسام. وقد تزامنت عهدته الثالثة في 1916-1919م مع إصلاحات كليمنصو، فحاول كل من شارل جونار وكليمنصو العمل على تجنيس الجزائريين كما أصدر قرارات إصلاحية مست الجانب الإداري والعسكري.
- كان شارل من ضمن أعضاء اللجنة البرلمانية او لجنة جول فيري سنة 1891م حيث كان له دور فعال فيها نظرا لخبرته السياسية، فكلف بإعداد تقرير حول ميزانية الجزائر سنة 1981م وهذا ما مهد له ليتقلد منصب حاكم عام على الجزائر فيما بعد.
- قام جونار بإصلاحات مست كافة الجوانب الإدارية والسياسية، حيث نظم العمالات والدواوير وانشا المحاكم الردعية التي كانت نتيجة لثورة عين التركي، كما كان من المرحبين بفكرة التجنيد الاجباري للجزائريين.
- اما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد سن فيهما العديد من القوانين كقانون الاستقلال المالي، إضافة الى استغلال الغابات واستغلال السكك الحديدية التي تعتبر

عامل مهم في دفع العجلة الاقتصادية، كما سعى الى التصدي للربا ومحاربتها بكل الطرق، إضافة الى تحسين المستوى الطبي بتاسيس هياكل طبية، وكان من دعاة الادماج وتجنيس المسلمين الجزائريين.

- وفيما يخص الجانب التقليدي والتعليمي فقد كان جونار مهتما بالتعليم وخاصة الابتدائي لأنه كان يعتبره القاعدة الأساسية لتكوين الطفل ضمن السياسة التعليمية الفرنسية لتثبيت الثقافة الفرنسية. كما سعى للتقرب من طبقة المحافظين وتشجيعهم على القيام بمهمتهم من خلال سياسته التي طبقها حول المساجد، وانشا جامعة الجزائر في1909م، إضافة الى سياسته المنتهجة حول حركة النشر والترجمة.
- اهتم جونار بالهندسة المعمارية فشيد المباني وفق الطراز العربي الإسلامي ومنها البريد المركزي الجزائري.
- تباينت المواقف حول سياسة شارل جونار الإصلاحية في الجزائر وتمثلت في: موقف الأهالي الذين رفضوا قطعا السياسة الإصلاحية التي جاء بها شارل جونار خاصة التعليمية، اما الفرنسيين فرفضوا السياسة الإصلاحية لتخوفهم من تمرد الجزائريين وارتقاءهم الى مرتبة المعمرين، وفيما يخص النخبة الجزائرية فواجهت سياسة شارل جونار الإصلاحية بالرفض والتصدي لها، خاصة فكرة التجنيس والادماج والتعليم.

كان شارل جونار يهدف الى تثبيت السيطرة الفرنسية على الجزائر فركز في سياسته على السياسة الثقافية من اجل ترسيخ الثقافة الفرنسية ومحو الهوية الوطنية الجزائرية لكن الشعب الجزائري تفطن لها وازداد وعيه لما تسعى اليه فرنسا فتصدى لها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا- قائمة المصادر:

1-احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، منشورات anep، الجزائر2010م.

2-بن حبيلس الشريف، الجزائر الفرنسية كما لم يراها أحد الأهالي، تر عبد الله حمادي واخرون، دار بهاء الدين، الجزائر 2009م.

3-فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر 2005م.

ثانيا- قائمة المراجع:

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1992.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج03، دط، دار البصائر الجزائر 2007م.

3- أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، دط، الجزائر 1988م.

4- أبو القاسم سعد الله، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج02، ط خ، دار البصائر، الجزائر2007م.

5- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج02، ط04، دار الغرب الإسلامي، لبنان1992م.

6- إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر ابان الاحتلال، دار الهومة، الجزائر2013م.

7- احمد مريوش، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج01، كنوز الحكمة للنشر، الجزائر2013م.

8- احمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، تق أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر.

9- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية فب الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب والعرب، دار الحكمة، الجزائر2010م.
10- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830 الى 1989م، ج01، دار المعرفة، الجزائر 2006م.
11- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، دط، دار الهدى، الجزائر 2012م.
12- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية، الجزائر 1994م.
13- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر 2007م.
14- شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير 1954م، مج02، دار الامة الجزائرية.
15- شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، تر محمد مسعود حاج بلكي، ج01، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007م.
16- صالح خريف، عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب، دط، دار الغرب الإسلامي، 1995م.
17- صدوق حميري، صفحات من تاريخ الجزائر، الجزائر 2009م.
18- عبد الكريم بوصفصاف، الفكر العربي الحديث والمعاصر، محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس انموذجا، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة 2009م.
19- عبد الكريم بوصفصاف واخرون، معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط01، دار مداد يونيفارسيتي براس، الجزائر 2015م.
20- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004م.

21- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دط، دار الامة الجزائرية 2010م.
22- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر 2002م.
23- عمار عمورة، الجزائر من ما قبل التاريخ الى 1962م، ج02، دار المعرفة، الجزائر 2006م.
24- فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر المطلق والسيرورة والمال 1837-1937م، دط، دار الخلدونية، الجزائر 2013م.
25- كريستان فيلين، انتفاضة مارغريث عين التركي 26 افريل 1901م، تر محمد بلكي، دط، دار القصبة، الجزائر.
26- ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية جمهورية مصر العربية 2011م.
27- يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصها 1912-1948م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991م.
28- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م.
29- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مج01، دار الغرب للنشر والتوزيع 2004م.

ثالثا- المصادر باللغة الفرنسية:

1- Charle Jonnart, Discours De M.Jonnart, Gouverneur Général De L'Algérie Au Banque Du Constantine, 06 mars 1908, Imprimerie Administrative Victor Heintz, Alger 1908.
2- Jules Cambon, Gouvernement Général De l'Algérie 1891-1897, E. Champion 1918.

3- Jules Ferry, Discours Et Opinion De Jules Ferry, Publies Avec Commentaires Et Note Par Paul Robiquet, paris 1895.
4- Henri Pensa, l'Algérie, Préface Par E. Combes, J.Rothschild Editeur, paris 1894.

رابعا- قائمة المجلات:

1- إبراهيم لونيسي، زيارة الشيخ محمد عبده الى الجزائر 1903م الواقع والتداعيات، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مج02، العدد02، الجزائر 2021م.
2- بوضياف سميرة، ملامح تكوين الأساتذة والمعلمين في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد08، جامعة قسنطينة02، 2014م.
3- حمودة ياسين، إصلاحات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919م، مجلة القرطاس، العدد04، جانفي 2017م.
4- خديجة بقطاش، أبو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف السلف برجال الخلف، مجلة الاصالة، العدد51، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر 1977م.
5- دحو فغرور، جول فيري مؤسس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدة، العدد01، 2011م.
6- رشيد مياد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954م، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، العدد01، جانفي 2020م.
7- سعاد مصطفاوي، القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830-1930م، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد08، 2017م.
8- سيف الدين بوسماحة، قانون الجمعيات الفرنسية 1901م وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج07، العدد02، تلمسان الجزائر 2020م.

9- يحي بوعزيز، الوضع العام في الجزائر عشية ثورة اول نوفمبر 1954م، مجلة الذاكرة، العدد07، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 2001م.

خامسا- الرسائل الجامعية:

1- بلحاج ناصر، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة الجزائر 2001م.

2-حبيبة لفريد، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016م.

3-رابح دبي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد 1830-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر02 2011م.

4-زينب عميراوي. أحلام شتوح، شارل جونار والمسالة الثقافية في الجزائر 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2021-2022م.

5-شليوي فايزة. طيباوي خيرة، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر من الفترة الممتدة من 1900-1919م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، فرع التاريخ، جامعة ابن خلدون تيارت 2018-2018م.

6-شريفة مهني. سهيلة مبارك، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين 1900-1919م، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2016-2017م.

7-عبد العالي فضل، تطور أوضاع الجزائر الى بداية القرن العشرين 1830-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2012-2013م.

8-محمد ارزقي فؤاد، الأفكار الإصلاحية في كتابات الشيخ ابي الزواوي 1866-1912م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر 2009م.

سادسا- المحاضرات:

1-بلعربي عمر، تاريخ الجزائر السياسي، محاضرات قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر باتنة 2020-2021م.

سابعا- المواقع الالكترونية:

1-.Https ; Nm.marefa.org

الـــمـلاحـق

الملحق رقم 01:

الحاكم العام شارل جونار

Source galica.bnf.fr

Bibliothèque national de France

الملحق رقم 02:

جول فيري

بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصرة ،ط 1.مرجع سابق ص283

الملحق رقم 03:

جامعة الجزائر

حبيبة لفريد، مرجع سابق ص154

الملحق رقم 04:

البريد المركزي

الملحق رقم 05:

واجهة البريد المركزي

سطح البريد المركزي

الملحق رقم 06:

أعمدة وتيجان المدخل الرئيسي للبريد المركزي

زخرفة مدخل البريد المركزي

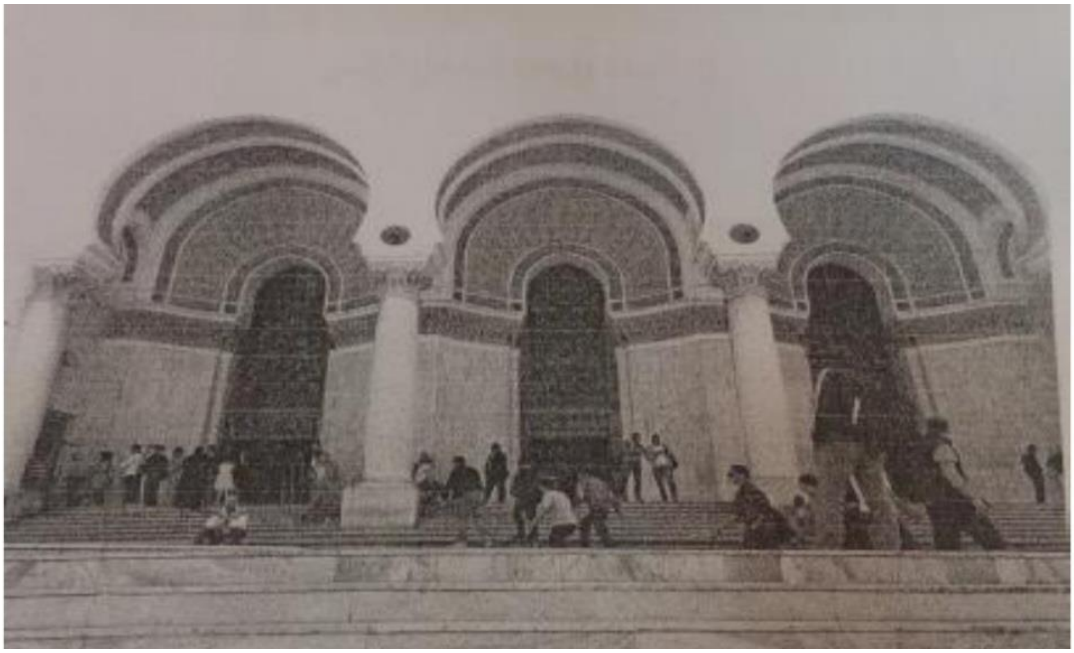

الملحق رقم 07:

الرواق العلوي للبريد المركزي

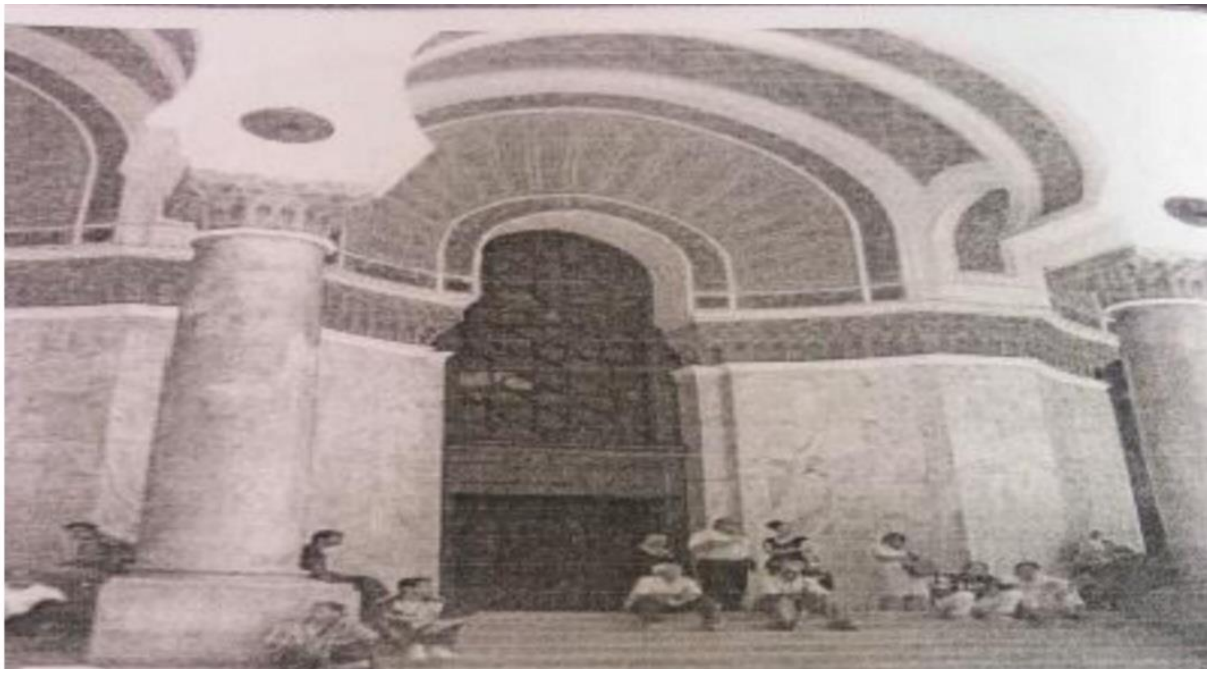

زخرفة مدخل البريد المركزي

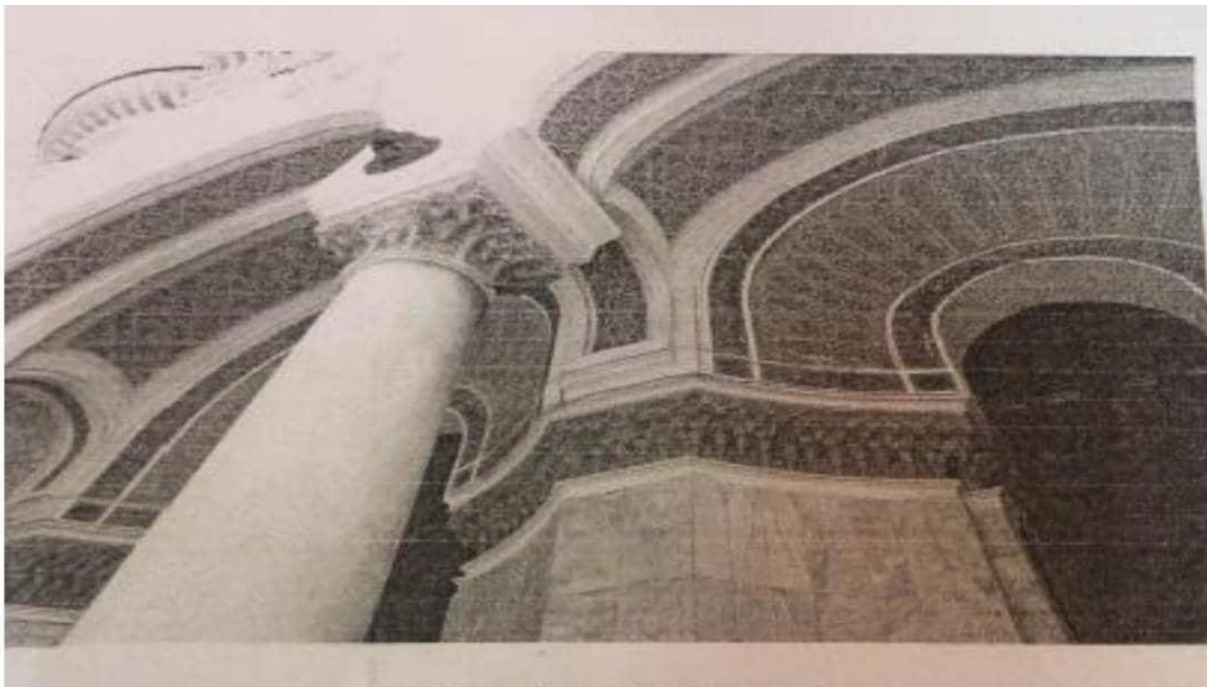

الملحق رقم 08:

سقف رواق القاعة الرئيسية للبريد المركزي

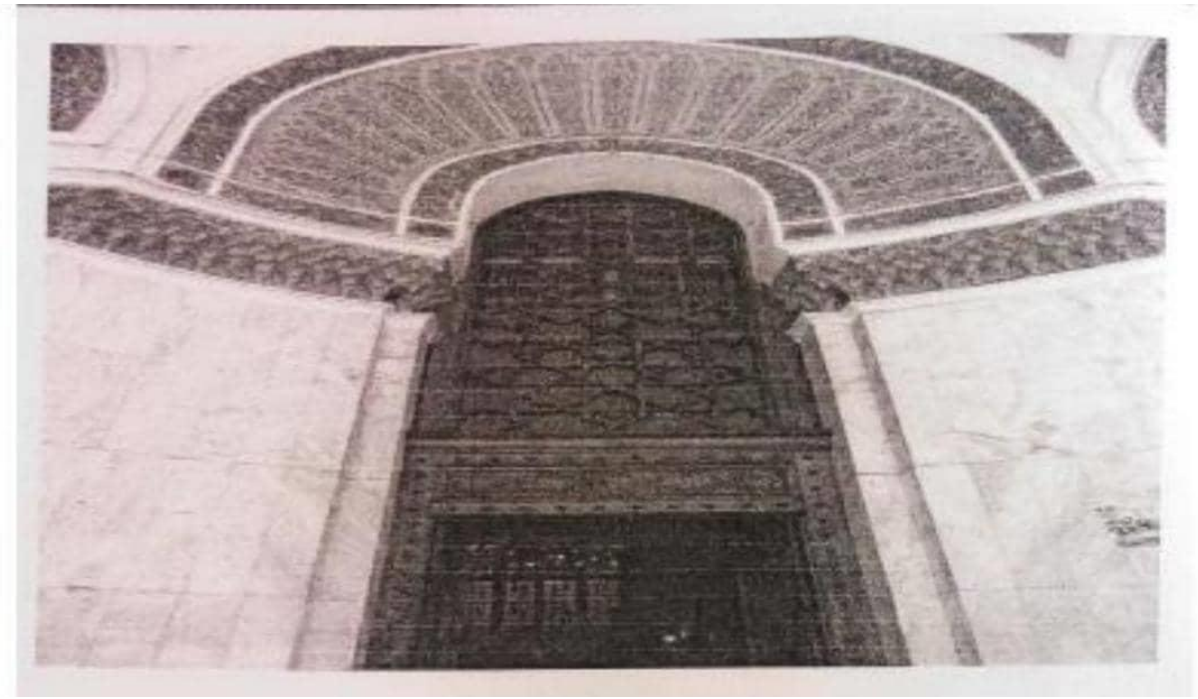

القبة الرئيسية للبريد المركزي

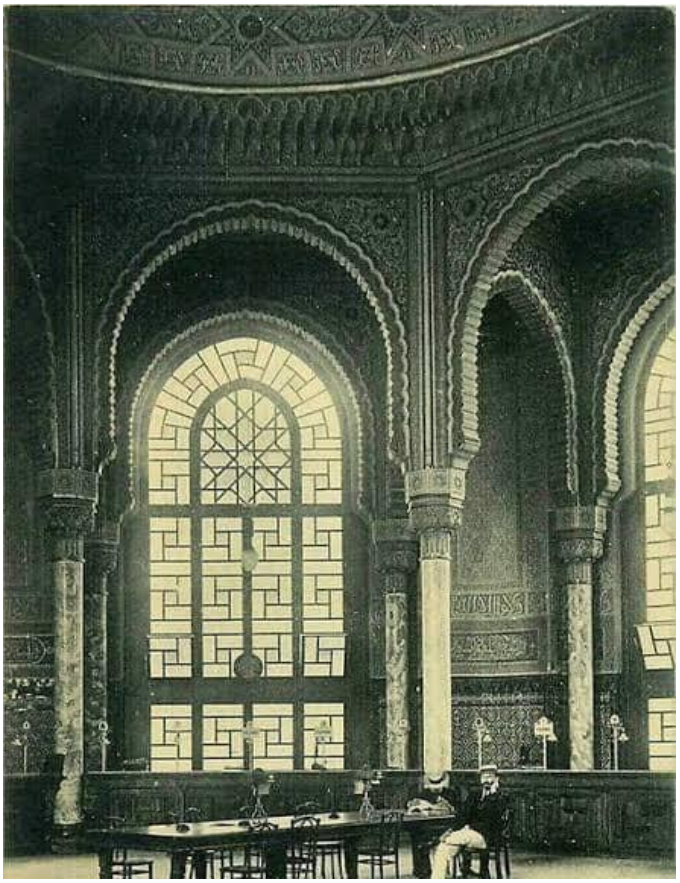

الملحق رقم 09:

سقف رواق القاعة الرئيسية للبريد المركزي

القبة الرئيسية للبريد المركزي

الملحق رقم 10:

خزف البريد المركزي

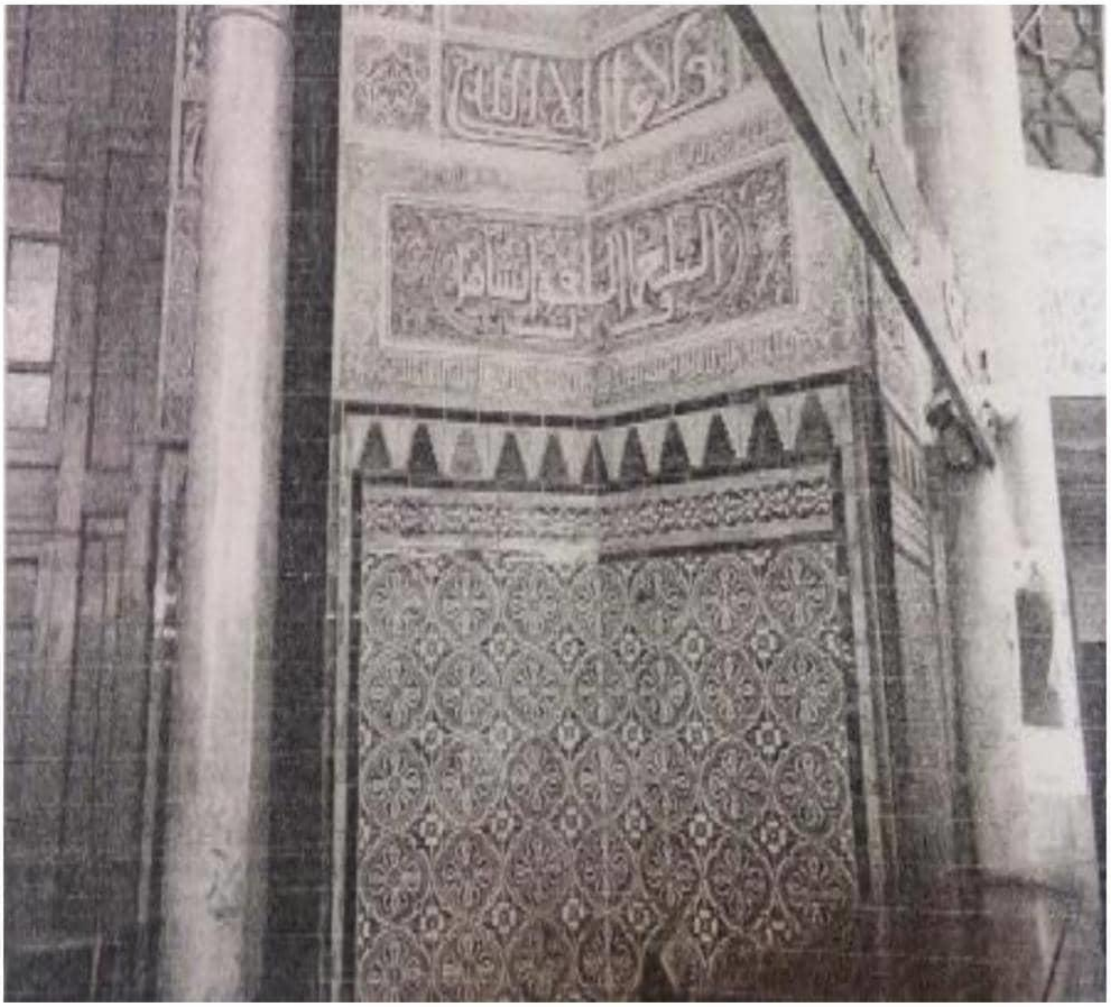

شريفة مهني، سهلة مبارك، مرجع سابق ص112 -115.